## إذا...ماذا تنتظر يا د. محمد لتذهب الى غزة!

كتب حسن عصفور/ سنتجاهل كليا اقوال رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، في جلسة حكومة رام الله يوم الاثنين والشروط المستحيلة التي وضعها للمصالحة، ونعتبرها "سقطة سياسية" وليس موقفا سياسيا، ولنقف أمام تصريحات د. محمد أشتيه أمام مؤتمر المانحين يوم 30 أبريل 2019 في بروكسل.

د. أشتية أكد بصوت لا ارتعاش فيه، " استعداد حكومته الفوري لزيارة غزة، والسير قدما في المصالحة بناء على كون إنهاء الانقسام أول بند في خطاب التكليف الرئاسي له"، مؤكدا على أنه يجب وضع حد للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

كلام لم يضع شروطا ولا بحث عن "عوامل" يجب ان تكون، بل قال استعداد فوري للذهاب الى قطاع غزة، وهنا نسأل ما الذي يمنع من تنفيذ هذه الخطوة لكسر أحد "حواجز" تم بناءها بين شطري بقايا الوطن" بأدوات لم تعد سرية، خطوة يمكنها تحريك بعض سكون سياسي، وربما تفتح آفاقا مختلفة للبحث عما سيكون.

بالتأكيد، لن تنهي تلك الزيارة لو حدثت، مسببات الانقسام واستمراره ولكنها ستخلق واقعا "غير عدائي" كما بات راهنا، كما ستحد من انحدار العلاقات الوطنية الوطنية، وتؤدي للتفكير بطريقة غير السائدة، وتمسح كل ما جاء على لسان رئيس السلطة محمود عباس بحل الأجنحة المسلحة شرطا لتسوية تصالحية، يعلم يقينا وكل قيادة فتح (م7)، أنها سراب سياسي لا أكثر.

مطلوب من حماس اليوم قبل الغد تعلن تأييدا وترحيبا لاستقبال د. اشتية ومن معه، دون شروط مسبقة حول "شرعية الحكومة" أو لا شرعيتها، حكومة ناقصة العدد السياسي ام غير ذلك، فكل "شرط" مضاف سيكون عقبة مضافة، ويكرس رغبة البعض في تعزيز الانقسام.

وسنعتبر أن دعوة رئيس حركة حماس إسماعيل هنية خلال مؤتمر "متحدون"، لا تزال قائمة لعقد لقاء، فليكن هذا أول الغيث، ما يتطلب فتح كل الأبواب لمقترح د. اشتية.

ولكن، هل حقا يعي د. اشتية ما قاله ويستطيع التنفيذ، ام انه قال كلاما مرتبط بواقع المؤتمر، خاصة وأن المانحين يشترطون تنفيذا للمشاريع التي يلتزمون بها في قطاع غزة كما الضفة، وما يقر من مساعدات الى قطاع غزة لن تذهب الى خزينة رام الله، كما كان بعض تيار عباس يعتقد.

لو انه صادق فيما عرض فعليه فورا ان يبدأ ترتيبات الحضور، وأن تكون غزة زيارته القادمة مباشرة بعد بروكسل، وان لا ينتظر "بروز عوامل معرقلة" من هذا الطرف أو ذاك، ولو أراد التراجع عن عرضه "المميز" عليه ان يكون صريحا لتبيان العائق والمعطل، وألا يختفي خلف "ذرائع هروبية" وتحميل حماس مسبقا ذلك، او يتذكر "شروطا" من خزينة "فرقة دوام الانقسام" المشتركة.

ليكن دافعك نحو الذهاب الى غزة، ما قاله يوما الشاعر الكبير ابنها معين بسيسو، بتصرف سياسي لن يصعب عليك فهمه.

“الصمت موت

قلها ومتْ

فالقول ليس ما يقوله السلطان والأمير

وليس تلك الضحكة التي يبيعها المهرج الكبير للمهرج الصغير

فأنت إن نطقت متْ

وأنت إن سكت متْ

قلها ومتْ”

ملاحظة: الى أصحاب القبضة الفولاذية...الى شعب فلسطين الذي بات عاملا رغم انفه في يوم العمال العالمي تحية ...كان الأمل ان يكون احتفالا موحدا لكن كما كل شيء في الوطن أصبح مقسما بين قبائله السياسية!

تنويه خاص: كانت مفارقة سياسية نادرة ان يستشهد مبعوث إدارة أمريكا غرينبلات بدعوة القيادي في الجهاد خالد البطش لعباس بالذهاب الى غزة...شكلوا غرينبلات هو اللي ناوي يزور غزة!

## اعتقالات متبادلة بين "حكومتين" بلا حكم في بقايا وطن!

كتب حسن عصفور/ للمرة الأولى في التاريخ السياسي، نجد شعب يتعرض لاعتقالات متلاحقة، بتهم مختلفة من ثلاث سلطات تتسلط على رقابه، واحدة منها تمثلها "السلطة العليا" سلطة دولة الكيان الاغتصابي المحتل، حيث تمارس حربا تصفوية للشعب الفلسطيني، لتغيير هوية المكان تمهيدا لفرض مشروع توراتي خارج الزمان.

حرب تصفية تمثل الاعتقالات واحدة منها، لا تميز بين فلسطيني وآخر، لا تضع حاجزا للبحث عن الانتماء أو اللا انتماء، تعتقل لأنها ترى في هذا الوجود "خطرا" على مشروعها التهويدي، اعتقال لهدف ترسيخ مشروع بديلا لمشروع.

ولكن، ما تقوم به حكومتي الأمر الواقع في "بقايا الضفة" وقطاع غزة، من حرب اعتقالات ضد الآخر، والآخر هنا كل من لا يتوافق مع رغبة الآمر، حرب لا تتوقف، بلا أي اعتبار لأنهما تحت الاعتقال العام من السلطة الاحتلالية العليا، يمارسان كل مظاهر تشكل نكسة وطنية ليس في مصادرة الحريات العامة فحسب، بل في أنهما أدوات تكميلية لما لا يتمكن عدو الشعب القومي القيام به.

حكومتي الأمر الواقع، ناقصتي السلطة والانتماء الوطني، تديران الظهر، للحقيقة القائمة، ان ممارسات الإرهاب ضد الفلسطيني لن تكسر رفضه لما لا يقبله منطقا ورغبة وفعلا، قد يصمت، يتجنب ضجيج الكلام، يبتعد عن الفعل رفضا، لكنه بالقطع لن يخرج من مسار التمرد المخزون، حيث ينفجر في لحظة ما دون حساب ما سيكون.

قطاع غزة، يعيش تحت سلطة أمنية بلا أي رقابة لا شعبية ولا قانونية، يعتقد اولي الأمر به، ان الأوضاع آلت لهم، مستخدمين مظلة "كفاحية" في مسيرات

العودة والمواجهات العسكرية مع العدو، يمارسون أبشع مظاهر مصادرة الحق في الرفض لأي سلوك أمني حمساوي، مطاردة، ملاحقة، تحقيق، استدعاء فتعذيب واعتقال في أماكن مجهولة، تحت الأرض مسجدا كان ام مستشفى أو سجنا لا يهم كثيرا...

حكومة حماس لم تسمح يوما لأي جهة حقوقية أن ترى معتقلا لديها، فهي تنكر كليا وجود معتقلي رأي، فكلهم بنظرها "عملاء ومخربين" لجهات "خارجية، وهي بذلك لا تكتفي بمصادرة الحرية بل تبحث تسويد حياة معارضيها...هناك العشرات من أبناء فتح داخل اقبية الاعتقال دون أي معرفة لمحامي أو جهات قانونية.

في الضفة حيث حكومة محمود عباس، تمارس حرب مطاردة بمظهر أكثر سوادا، حيث القمع علني وصريح ويمارس بوقاحة نادرة، بل وتقوم بعض أجهزة "الإرهاب" بعمليات استعراضية لما تقوم به، وكأنها تبحث ارسال رسائل قمع لمن يرى، دون ان تتذكر قيادة ومسؤولي حكومة عباس أنها لا تملك من أمرها قرارا، وأنها بكلها تمارس بعضا من مهام إرهاب نيابة عن العدو العام...

تمارس حربا ضد الراي فتحظر كل ما ليس ذيلا إعلاميا لرغبة رئيس سلطتها، تمارس بشاعة نادرة فيما يعرب بـ "حرب الرواتب"، مظاهر لا صلة لها بأي قيمة وطنية، بل هي عار وطني.

المسألة الأكثر رداءة هو صمت قوى تحالف كل من حكومتي الأمر الواقع، فتصمت على ممارسات طرف فيما تستصرخ رفضا لممارسات الطرف الآخر. قوى أحالت حرية الفلسطيني الى بعد حزبي، تمييز لم يسبق ان كان يوما جزءا من الثقافة الوطنية، التي يراد تشويهها بتعميم أقوال من أوصل الشعب الى نكبة ثالثة، متجاهلة أنها بتلك الممارسات تعمل على تبرئة محتل وغاصب، ومنحه تبريرا وذريعة لما يقوم به من حرب تصفية على الفلسطيني الانسان والهوية.

لو كان بكم "بقايا دم فلسطيني" كفاكم عار الاعتقالات السياسية وحرب المطاردة للفلسطيني، وامنحوا من تطالهم أدواتكم الإرهابية حق الكلام لغير السجان.

ملاحظة: الاحتفاء بقدوم المندوب القطري الى غزة تكشف كم وصل حالنا الفلسطيني "تسولا وتوسلا"...الفضيحة أنكم تفتخرون بها...اين أوصلتم شعب الجبارين يا فاقدي الكرامة الوطنية!

تنويه خاص: الحادث الإرهابي ضد سفن نفط في مياه الإمارات الإقليمية تمثل لعبا بالنار، مع وقع الحضور العسكري في منطقة الخليج...التصرفات الصبيانية عقابها كبير...بلاش ولدنة أفضل!

## اقالة وزيري التعليم والثقافة احتراما للشعب وقياداته التاريخية!

كتب حسن عصفور/ بداية نقر أنه من حق تنظيم رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا، محمود رضا عباس، أن يعمل ما يراه مناسبا مدحا، تمجيدا وتخليدا، لو راوا بعد رحيله (بعد عمر طويل) انه يستحق، مع الشك المطلق بأنهم سيفعلون، فتلك مسألة لا تعني الشعب الفلسطيني من قريب أو بعيد، ما دامت مسألة حزبية خالصة، كما تفعل بعض فصائل العمل السياسي هناك أو هناك.

ولكن، ما لا ليس حقا، لا لتيار الرئيس عباس ولا لأي من الفصائل أن تفرض "مقررا" دراسيا على الطلبة والثقافة الفلسطينية بقرار غير شرعي قانونا، فمن حيث المبدأ إقرار المناهج التعليمية ليس لعبة أو مزحة بين هذا وذاك، ليفعلوا ما أرادوا به، بل هي نتاج عمل لجان بحثية، اكاديمية مختصة، تناقش ضمن مسؤوليات بعيدة عن "الفئوية" الحزبية، وتستلهم كل ما هو مشترك في التربية الوطنية، التي تمثل ذخيرة لتشكيل الوعي العام، لتلاميذ وطلبة فلسطين.

ما أقدم عليه وزيرا التربية والتعليم والثقافة، بتوقيع مذكرات لتدريس "كراس هتافات" في مدارس فلسطين، كجزء من المنهاج التعليمي، يمثل "فضيحة أخلاقية" أولا، و"فضيحة وطنية" ثانيا، بتلك الفعلة، التي تمثل سابقة غير حميدة أبدا، دون البحث في مسلك الرئيس عباس السياسي، منذ عودته الى أرض بقايا الوطن، متأخرا عام ونيف عن دخول الخالد، لغاية في نفسه يعلمها جيدا، وليس وقت بحثها الآن، وما مواقفه المتعاقبة متعاكسا مع موقف الشهيد المؤسس ياسر عرفات، وصولا الى ما ألم به الشعب الفلسطيني، نكبة وفرقة ونشرا للمشروع

التهويدي، وتجريما للحالة الكفاحية الفلسطينية، والعبث بأحد أهم منجزات الشعب والثورة، منظمة التحرير الفلسطينية.

أن يتم فرض كراس غير الاتفاق الوطني كمادة للتربية والتعليم، هو ما يستحق الحساب والمحاسبة، خاصة من وزيرين لم يمضي على وجودهما أسابيع، ولم يكونا يوما جزءا من النظام السياسي الفلسطيني، بل ولم يمارسا أي عمل يمكن اعتباره ممارسة وطنية عامة.

السؤال ليس الى هذين "الموظفين" بدرجة وزير، بل الى من وقف يدافع عن قرارهما "الغبي"، ماذا سيكون موقفكم في حال رفضت حماس تمرير هذه الخطوة، او أنها قامت بطباعة كراس "الياسين قدوتنا" وفرضته على مدارس قطاع غزة، بالقوة القهرية، هل فكرت هذه المجموعة الذي بات "النفاق قدوتها" وليس عباس، هل سيتم الغاء المنهاج في القطاع، ويتوقف العمل التربوي نتاج "صراع القدوات".

الأغرب من وزيري النفاق، ان يزج أمين سر تنفيذية المنظمة نفسه مدافعا عن تلك الفعلة، ويبحث مبررات ويسوق أنها مبادرة من طلبة مدرسة، متجاهلا أن يسأل نفسه قبل "استغباء الناس"، وهل الطالبات من وقعن اتفاقية تدريسها مثلا، ولما تزج بمنصبك الرسمي في أتون معركة فئوية، ولو كنت تريد أن تتحدث بمنصبك الحزبي لتعلن ذلك، وأن المنصب الرسمي لا صلة له بما ستقول.

ليس مطلوبا حذف كراس "قدوتكم" عمموا كما تحبون، اطبعوا ملايين النسخ، ووزعوها حيث تشاؤون، لكن بصفتكم الفئوية لا غير، ونصيحة بعد شهر شكلوا لجنة واعملوا امتحان مفاجئ لقيادات فتح (م 7) حول ما جاء به وسنرى كم منهم يعلم ما به، او فهم ما به...

ليس من حقنا منع فصيل أن يهتف ما يشاء لمن يشاء، لكن ليس من حقكم فرض فئويتكم على الشعب الفلسطيني، بقوة غير وطنية!

ملاحظة: هل تصمت قيادات الفصائل في قطاع غزة عن ترداد التهديد "غير الذكي"، بأن التهدئة ستنتهي إذا لم تلزم إسرائيل...كثرة "البرم" بيقلل الهيبة!

تنويه خاص: ما حدث في مستشفى جنين من بلطجة ضد أحد الأطباء يفرض على د. أشتية أن يقف الى جانب الأطباء وليس البلطجية...حسابهم واجب أي كان من يقف خلفهم!

## آلاء بشير "داعشية" في بيتنا...كيف!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة من "العيار الأمني" الثقيل، أعلنت وسائل إعلام عبرية، ان أمن سلطة رام الله (الوقائي) أحبط تنفيذ عملية عسكرية ضد إسرائيل، من خلال الفتاة "آلاء بشير" لصالح "داعش".

والحقيقة، ان الدهشة لا تكفي لهذا الخبر الغريب شكلا ومضمونا، حيث استخدم الإعلام العبري للكشف عن سبب اعتقال الفتاة بشير (23 عاما) بتلك التهمة، ما كان يفترض عبر بيان رسمي فلسطيني، ردا على استفسارات قانونية منذ اعتقال آلاء يوم 9 مايو 2014، وبعد بيان جهاز الأمن الوقائي في الضفة يوم 14 مايو/ حيث كشف ان الاعتقال جاء بعد"... معلومات وردت للجهاز حول قيام جهات خارجة عن الإجماع الوطني، وساهمت في زعزعة استقرار دول عربية محيطة، باستغلال الظروف النفسية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها المواطنة آلاء بشير، والعمل على تجنيدها وتحريضها بمساعدة بعض أعضاء الميليشيات المسلحة الداخلية الخارجة عن القانون من أجل القيام بأعمال تمسّ الأجهزة الأمنية الفلسطينية".

وأضاف البيان: "ومن أجل إنقاذ المواطنة المذكورة من هذا الاستغلال، قام جهاز الأمن الوقائي بالقبض عليها، وسماع أقوالها"، مضيفًا أنه تمّت إحالتها إلى النيابة العامة من أجل اتخاذ المقتضى القانوني اللازم بحقّها".

الإعلان العبري بذلك الخبر، يكشف كم ان درجة التنسيق الأمني تتعاظم بين الطرفين، خلافا لكل القرارات الرسمية التي تطالب بوقف التنسيق وفك الارتباط.

خطورة ما حدث، لا يقتصر على الكشف عن عمق التنسيق الأمني بين سلطة رام الله، وأمن الكيان، والاستهتار الكلي بالموقف العام، ولكن في أن تسمح أجهزة

أمن عباس بمنح دولة الكيان "شرعية أمنية – سياسية" للقيام بحرب جديدة ضد الشعب الفلسطيني، تحت محاربة "داعش" وخطرها على الكيان.

قيادة المقاطعة، لم تفكر بمصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته وهي تمرر الكشف الأمني" عن الفتاة آلاء الى المخابرات الإسرائيلية، بقدر ما بحثت عن نيلها شهادة "رضا" وتقدير، متجاهلة ان "داعش" بالأصل لا وجود له بالضفة الغربية ولا داخل إسرائيل ذاتها، لأسباب معلومة جدا جدا، وأن داعش في سوريا وقوى الإرهاب بكل مسمياتها وجدت الدعم الكامل من أمن إسرائيل.

الأخطر، في أن تبدأ الحرب الأمنية الفلسطينية تحت عنوان جديد اسمه "داعش"، ومن يدقق في بيان "وقائي الضفة" يوم 14 مايو يكتشف أن هناك تهم جديدة تم ادخالها للقاموس الفلسطيني ومنها تعبير (الميليشيات المسلحة الداخلية الخارجة عن القانون)، كترجمة لموقف الرئيس محمود عباس من الأجنحة العسكرية، حيث اعتبرها ميلشيات لا يمكن التعايش معها في قطاع غزة.

وصف يقدم خدمة مضافة للأمن الإسرائيلي في ملاحقة الحالة الكفاحية الفلسطينية، في الضفة الغربية وكل من لا يحمل "شهادة براءة" من أجهزة أمن السلطة، سيعتبر ميليشيا مسلحة "تخريبية"، وجب ملاحقتها، مع فتح حرب سياسية خارجية تخدم الرواية الإسرائيلية، خاصة في حربها ضد حركة حماس والجهاد.

والسؤال، كيف يمكن لفتاة أن تشكل "حالة داعشية" دون وجود "داعش" ذاتها في الضفة وإسرائيل"، هل يمكن لأي كان تصديق رواية ساذجة كتلك التي ساقها بيان "الوقائي" أولا، ثم الكشف العبري عن الخلية الداعشية عبر فتاة لا أكثر.

الخبر والاتهام يفترض أن يتم تشكيل "خلية عمل قانونية – سياسية" لمتابعة الفضيحة الجديدة، لما تشكله من خطر حقيقي لتشويه الفلسطيني، ومنح دولة الكيان سلاحا جديدا في حربه غير المتناهية ضد القوى الفلسطينية، خاصة عشية عقد "ورشة البحرين"، وكأن أمن السلطة يقدم خدمة مجانية للعدو القومي لاستخدام "داعش" ذريعة مضافة للنيل مع الموقف الوطني العام ضد "صفقة ترامب".

لا يجب الصمت على ما كان، وضرورة التحرك لمحاسبة من أطلق تلك التهمة لما تحمل من مخاطر على مجمل المشهد الفلسطيني.

ملاحظة: من يرتبط بعلاقة متطورة جدا مع أمن الكيان، لا يمكنه ابدا ان يكون شريكا وطنيا في مواجهة الصفقة الأمريكية... مواجهة الصفقة تبدأ من قطع شريان تغذية أمن العدو المباشر مش غيره، فشركاء الكيان ليسوا شركاء في الحالة الفلسطينية...!

تنويه خاص: إذا مش قادرين تعرفوا ما هي مساحة الصيد المسموح بها ضمن التفاهمات، كيف بدكوا تعرفوا ما هو أكبر منها...ركزوا وشكلوا فرقة عمل للمتابعة الدقيقة مش طخيخة حكي!

## أيام غزية ليست كما سبق ستصنع جديدا!

كتب حسن عصفور/ نعم، ثمن لا يمكن تجاهله ما كان للمواجهة العسكرية الأخيرة بين أهل قطاع غزة ودولة الكيان، ثمن لم يكن الأول ولن يكون الأخير في مسار شعب يبحث حريته واستقلاله، ثمن من الشهداء بينهم صبا التي ستحفر اسمها على جدران الفخر الوطني...دمار ورعب وهلع.

ثمن لم يذهب مع الريح، كما حاول البعض "الخنوع بالفطرة"، ان يتعامل مع أي فعل كفاحي فلسطيني، فلأول مرة ومنذ الحرب العدوانية على قطاع غزة 2014، تدفع دولة الاحتلال ثمنا لجريمتها، 4 قتلى ورعب ربما فاق كثيرا ما كان في قطاع غزة، إصابات وتدمير وتهديد عملي، أن يكون القصف الصاروخي الفلسطيني القادم أكثر اذى وأثر.

أكدت فصائل قطاع غزة، ان ما لديها "أسلحة حقيقة" وليس "خردة" وفقا لما وصفها أحدهم، من المحسوبين ظلما على الشعب الفلسطيني، ويحمل صفاتا ليست له، لكنها أسلحة أدخلت الرعب والأذى وسط دولة الكيان.

أيام غزية، لها نور وبها عتمة فراق، لكنها تصنع موعدا جديدا مع قادم سياسي جديد.

أن تخضع دولة الكيان لاتفاق تهدئة دون شروط خارج النص، فتلك أول مكاسب الفعل السياسي، يعيد صياغة معادلة التهدئة بعيدا عن "الابتزاز" الذي كان، وحاولت أطراف فلسطينية وعربية ودولية ان تفرضها على الطرف الفلسطيني المقاوم.

معادلة التهدئة، ليست هدوء مقابل هدوء، بل مقابل ثمن يجب أن تدفعه سلطات الاحتلال لكسر الحصار في جوانب عدة، مقابل أن تنال هي الهدوء، أي الثمن بات مقلوبا، الهدوء للمحتل مقابل ثمن لكسر الحصار.

ولأن محاولات تشويه كل ما هو فعل مشرق في المسيرة الثورية للشعب الفلسطيني، فالأيام التي مضت ستفرض على المشهد السياسي العام، تغييرا اجباريا، ولن يكون الأمر كما كان قبل يوم 3 مايو 2019، حيث مركز القوة الكفاحي في قطاع غزة، وقوة الردع الكامنة لحماية المشروع الوطني، يمكن لها أن تصبح الرافعة الكبرى لكسر أي محاولة فرض سياسي لا يتسق مع المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

أيام كشفت أن المخزون الكفاحي، لم يندثر ابدا، ولكنه يتطلب إعادة تصويب وبناء في معادلة سياسية كي يصبح المعادل المواجهة للمشروع المعادي.

مواجهة غزة الأخيرة، تفتح الباب واسعا جدا لبناء "جبهة وطنية كفاحية" للتصدي لصفقة ترامب الأخطر على القضية الفلسطينية ما بعد النكبة الكبرى، تفوق كثيرا ابعاد احتلال عام 1967، حيث ترتيبات التصفية لأركان القضية الوطنية، في غياب قوة فلسطينية حقيقية، وحضور مشهد انقسامي يراد له أن يستمر.

لم يعد الحديث عن قدرة العمل كلاما لغويا، وليس تهديدات فارغة، على طريقة أبواب جهنم ستفتح، التي لا يملك من يرددها ما يمكن أن يدفع أي كان أن يحسب له حسابا، نعم القدرة العسكرية الفلسطينية في قطاع غزة، تمثل تغييرا نوعيا في طبيعة الصراع القائم، لو تم بناء "قوة سياسية" تعادلها.

الأيام الغزية تفتح الباب لكل قوى الشعب أن تعيد تفكيرها وفق واقع جديد، وأن تؤمن حقا أن الطاقة الثورية لم تنضب بعد، وأن مقولة الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار لشعب الجبارين "يا جبل ما يهزك ريح" لا تزال حاضرة بقوة.

قطار تصويب المسار الوطني بكل مظاهرة انطلق...ولن ينتظر بليدا أو جهولا!

ملاحظة: حاولت سلطات الاحتلال وكل وسائل اعلامها، ان تصنع فرقة بين الجهاد وحماس، جاهدت أن تضع فاصلا بينهما...عملت ان تستفرد بحركة لتقصي حركة، فحصدت قوة رد مشترك غير مسبوق...نعيما بيبي!

تنويه خاص: بسرعة على فصائل العمل الوطني في قطاع غزة أن تعيد تواصلها مع أهل القطاع...تواصل فاعل وحقيقي فمن دفع ثمنا يستحق أكثر!

## تسريبات "صفقة ترامب" ليست للتسلية السياسية!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأ الحديث عن قيام الإدارة الأمريكية المنتخبة، بالتحضير لخطة سلام شرق أوسطية جديدة، وحركة التخمينات الإعلامية تتسارع في نشر ما تراه بها "الصفقة التاريخية"، وغالبا ما تكون مواقع تلك التسريبات، إما أمريكية بعضه معادي لسكان البيت الأبيض (كي تبدو لها مصداقية)، أو وسائل إعلام عبرية، غالبها من مؤيدي رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو.

حركة "التسريبات" تلك يمكن اعتبارها "خطة ممنهجة" من الفريق الأمريكي الصهيوني، الذي يقف خلف تلك الخطة، وتحديدا جيسون غرينبلات، كجزء من عملية ترويج واسعة استباقا للعرض الرسمي، وإثارة جدل ونقاش على مضمون التسريبات تلك، ثم يخرج منهم، وخاصة المسرب الأساسي، لينفي ويطالب الجميع بأن لا يصدقوا ما يقرأون.

وبتدقيق خاص، يمكن اعتبار ذلك العمل كجزء من الخطة التي لم تتبلور بعد كنص متكامل، وهي التي تعتمد التنفيذ لبعض منها قبل إعلانه، وبلورة عناصر التكوين النهائية، ولذا يصبح نقاش التسريبات ورد الفعل العام عليها، خدمة للفريق المعد لتعديل أو إعادة صياغة، او تكريس لما بها.

خلق نقاش عام، وإن كان في غالبه رفضا أو نقدا حدا، لا يمثل ضررا لمعدي تلك الخطة السياسية، بل خلافا له مساهمة عملية في الترويج والتصويب، لذا يمكن التأكيد أن حركة التسريبات جزء من الخطة وآلية لتنفيذها بشكل أو بآخر.

ولا ريب أن بعض من أهداف ذلك، محاولة تقديم أن تلك الخطة تتعامل مع تفاصيل الصراع ببعده المباشر (الفلسطيني – الإسرائيلي)، وأيضا الإقليمي، للمرة الأولى من حيث الارتباط، خلافا لمؤتمر مدريد ومساره "متعدد الأطراف"، فالخطة الأمريكية الجديدة تقوم بعملية تسويق السلام ضمن ابعاد سياسية – اقتصادية، ليس كهدف فقط، بل وكأنه تطوير لواقع بدأ عمليا، بين دول عربية ودولة الكيان، وهي سابقة تتجاوز كل الذي كان منذ اغتصاب فلسطين التاريخية.

ولعل فريق الصفقة الأمريكية، يرمي أيضا، الى أن يظهر الرسمية الفلسطينية (بشقيها الشمالي والجنوبي) في مظهر "الرافض الجهول"، فمع كل تسريبة جديدة تخرج عشرات الأصوات ناطقين ومسؤولين من مختلف الفصائل الفلسطينية لتعلن رفضها للصفقة، والبعض يزيد كلاما بتهديد أن تنتظر أمريكا عقابها الذي سيكون بعد عرضها تلك "الصفقة"، ليبدو وكأن الفلسطيني يستبق الأمر دون علم أو معرفة، ووضعه في سياق أمام المنظومة الدولية عامة وبعض العربية، انه خارج التفكير العملي.

الفريق الأمريكي، الذي يقف خلف عملية النشر، يعتقد أن زيادة النشر المضلل مسبقا ثم النفي سيزيد كثيرا من "درجة التشويق والتسويق"، وتجهيز لبعض مظاهر "الصدمة السياسية" في نصوص قد يراها البعض انها ليست كما كانت وبها ما يمكن نقاشه لاحقا.

نحن أمام حركة مناورة واسعة جديدة، وخطيرة في ذات الوقت، وقد يتطلب ذلك فلسطينيا، أن يتم الانتباه جيدا للمخطط الاستباقي الذي يديره الفريق الأمريكي الصهيوني، لخدمة خطته المستقبلية، وأن تكون حركة الرفض ضمن رؤية سياسية ومشروع متكامل وليس ترددا يوميا لكلام "ببغاوي"، يفقد لاحقا قيمته، ويتحول لسلاح مضاد أمام الشعب الفلسطيني، فتظهر الفصائل بأنها "فصائل

شعاراتية"، لتتزايد حركة النقد أو الرفض له شكلا ومضمونا، وكذلك تسطيح موقفها عربيا وعالميا.

ليس مطلوبا الانسياق وراء التسريبات الإعلامية، بل يجب التوقف كليا من التعامل مع أي "مناورة تسريبية جديدة"، وتركها تسير بلا ضجيج، لتذهب الى مكب نفاياتها الخاص.

أن يتم نشر التسريبات كخبر صحفي، ضمن أخبار "الإثارة السياسية" خاصة مع كلمات لأول مرة والكشف عن تفاصيل، وكل ما يتعلق بتلك العبارات، شيء وان يذهب الناشرين الى قراءات فيما تم نشره شيء آخر، وكأنه الحقيقة المطلقة فتلك هي الفضيحة السياسية وهو ما يريده فريق الخطة ذاتها.

تجاهلوا كل ما تنشره وسائل أمريكا والكيان من تلك التسريبات، عندها سيجد الفريق ذاته أمام "مأزق جديد"...قليل من الصبر السياسي ليس ضررا!

ملاحظة: ممارسة النقد لأي قائد أو فصيل فلسطيني هو حق مطلق، ولا يجوز التذمر منه، لكون ذلك جزء من تصويب المسار أي كان، فلا يوجد "منزهين" في بلادنا...مع الاعتراف أن بعض النقد قد يكون لغايات غير وطنية!

تنويه خاص: منذ التوصل الى اتفاق التهدئة الجديد، عادت الفصائلية لتطغى حضورا على المشهد...فبدلا من التقييم الشامل لما كان، إيجابا وسلبا، وجدنا تمجيدا وتفخيما لا غير...مش هيك تنتصر الشعوب عفكرة!

## تفاهم..اتفاق..نفي ..توضيح: مظاهر حمساوية فوضوية!

كتب حسن عصفور/ ما أن نشرت وسائل الإعلام العبرية خبرا عن التوصل لاتفاق تهدئة لمدة 6 أشهر، بين حماس وتحالفها الفصائلي (لم يعد محدد التكوين) ودولة الكيان الإسرائيلي، حتى سادت حركة كلامية كشفت كمية "الاستغباء السياسي"، التي تمارسها حماس وفصائل تحالفها للعقل الفلسطيني، وكأن عالم اليوم لا زال يعيش في "أنفاق سرية محصنة"، لا يمكن أن يعلم من هو بداخلها ما هو خارجها.

حماس سارعت على لسان أحد ناطقيها المتعددين، (مش مفهوم لما هذا الكم من الناطقين)، بنفي الخبر جملة وتفصيلا، وكادت أن تقول عبره بانه خبر يراد به "تشويه "المقاومة" مثلا، واتبعها موقف للجهاد بنفي مطلق لذلك، ولكن كلا الناطقين، كررا ما هو معلوم مسبقا، عن وجود "تفاهمات" من أجل كسر الحصار.

بيانات حملت جهالة بالمعني السياسي، لكيفية التعامل مع خبر سريع مصاغ بالطريقة العبرية، حول اتفاق تهدئة لمدة 6 أشهر، فيبدو ان تلك الكلمات لم ترد على مسؤولي الفصائل المشاركين في مباحثات "التهدئة – الهدوء" لتسموها كما تشاؤون، لكنها عمليا مفاوضات بين طرفين عبر وسيط - وسطاء، والعبارات هنا للهروب من مسؤولية تعبئة فكرية – سياسية مخادعة برفض التفاوض مع "العدو".

الرفض الفوري والتأكيد اللاحق توضيحا، بوجود تفاهمات يكشف عن آلية التفكير السياسي في التعامل مع وقائع تترسخ بعيدا عن الرغبات الخاصة، وترفض ضرورة إعادة لتوجيه بوصلة العلاقة بين تلك الفصائل والجمهور الفلسطيني، وأن الهروب اللفظي من تأكيد حقائق سياسية ليس حلا، ولن يكون، والاعتقاد أن مبدا "التورية الديني" يمكن ان يكون سلاحا في السياسي، فتلك لعبة قصيرة جدا، وكشفها أسرع من اعداد بيانات الرد والرد المضاد.

على قيادة حماس وتحالفها، ان يكشفوا حقيقة الذي تم مسبقا، ولا تترك للطرف الإسرائيلي كشفها بطريقته لغة وصياغة، ويخلق حركة فوضى إعلامية بين رد ورد مخالف، دون أي تدقيق للكلام، بل ويحمل البيان ذاته تناقضا مثيرا للسخرية.

مطلوب من أحد قيادات حماس وتحلفاها، ان يخرج ليعلن بكل صراحة طبيعة "التفاهمات" التي تمت مع حكومة نتنياهو، يكشف النص كاملا، بلا أي تورية نصية، وبعيدا عن لغة (لو... لم ...سوف... عندها...)، فقط كشف النصوص كما هي تماما، فذلك هو السبيل الاصوب لنسج علاقة صحية بين المفاوضين ومن سيدفع ثمن ذلك التفاوض...

هناك عملية تفاوضية مضمونها سياسي وتدركها جيدا أطراف تلك العملية، تحمل في مظهرها "بعدا حياتيا"، لكل من أطرافها مصالح خاصة، يمكن له أن يفسرها كما يريد وحسب الهوى، فحكومة نتنياهو ترفض الحديث عن "تفاوض" او اتفاق مع حماس تجنبا لرد فعل يمني متطرف، خاصة عشية تشكيل حكومة جديدة، ترفض بعض الأطراف التي يريدها الليكود أي تفاوض مع الحركة الفلسطينية، فيما حماس وتحالفها تهرب من تحديد المسالة بانها تفاوض لاعتبارات داخلية تخص تربيتها الإخوانية، وهروبا من تهمة تلاحقها بأنها تعمل أن تكون بديلا تمثيليا.

الغموض ربما يساعد نتنياهو، ولكنه أبدا لن يساعد حماس، ولذا كلما كانت شفافة في كشف الحقيقة كلما ساعد ذلك قراءة الواقع بطريقة أفضل، وألا تستمر في "لعبة تفاهم من أجل تحسين حياتي" على الطريقة الأمريكية التي قدمت مشروعها الاقتصادي (الازدهار مقابل السلام).

مطلوب معرفة الذي تم ومضمون التفاهمات والثمن المدفوع بدون لعثمة نصية... ومن هي الجهات الفلسطينية التي تشارك في مفاوضات التهدئة وتفاهماتها... فهل هذه عملية معقدة مثلا!

الوضوح أقصر الطرق للصدق يا سادة...!

ملاحظة: ملاحقة حماس الأمنية لبعض موظفيها يمثل فضيحة عامة لا يجب الصمت عليها، بعيدا عن مسميات غير حقيقية وهي في الواقع تكرس سلطة إرهاب ومصادرة لأي ممارسة نقدية...غريب تطابق سلوك أمن حكومتي الأمر الواقع ضد المنتقدين!

تنويه خاص: وحدة سياسية كلامية بين مكونات الفصائلية الفلسطينية برفض "مناورة المنامة" الجديدة حول الازدهار الاقتصادي... هيك وحدة حكي دون توافق بينها لا قيمة له على "لقاء الرخاء"...خاصة لو شاركت قوى التأثير الرسمي العربي!

# حكومة الحظر الإعلامي تحتفل بحرية الصحافة!

كتب حسن عصفور/ تذكرت حكومة رام الله، بالشراكة مع "نقابة صحفي" فلسطين، اليوم العالمي لحرية الصحافة، يوم كان يجب أن يكون عنوانه مسيرة التضحيات التي قدمها ولا يزال "شارع الصحافة والإعلام الفلسطيني"، الذي سجل عبر التاريخ صفحات كفاحية تفوق ما كان لغيره.

إعلام الشعب والثورة كان خط المواجهة الأبرز في مواجهة المشروع المعادي، استشهد العشرات من أبرز اعلاميي فلسطين في معارك الكفاح داخل الوطن وخارجه، كان يجب أن يكون يوم 2 مايو (أيار) مناسبة فخر وطني، وليس لأن يدلي البعض ممن ينتظرون أي مناسبة لإثبات الذات اللسانية، او لحكومة تبحث عن تكريس خداع، ونقابة تتجاهل كثيرا مما اقسمت عليه خدمة لشرف المهنة.

كل عام يجب ان يعلم كل فلسطيني من هم كوكبة شهداء الإعلام الفلسطيني، وأميرهم ماجد أبو شرار الذي استهدفه الموساد الإسرائيلي في روما بعملية تفجير يوم 1981/10/9، مسيرة تمثل رافعة من روافع الثورة الفلسطينية وعطاء الشعب متعدد المظاهر.

ولكن، كيف لحكومة ونقابة تساهمان في حرب على الحرية الإعلامية ومطاردة كل من يغضب منه "الحاكم الفرد"، وتصدر قرارات إرهابية ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، لو رأى فيها خدم السلطان ما لا يستقيم مع ما يريدون، تضليل يراد له أن يكون الحاضر الأبرز في المشهد الإعلامي.

لعل قمة المهزلة اعلان "حاكم المقاطعة"، ان الديمقراطية وحرية الرأي تفوق كل دول العالم، مقولة صحيحة ولكن بشطب تعبير "حرية" واستبدالها بكبت وقمع، لتستقيم مع الحقيقة السياسية القائمة في بقايا الوطن.

يوم حرية الصحافة مناسبة لمراجعة جادة لمسار الإرهاب المركب ضد الصحفي الفلسطيني، بين ثلاث سلطات تمارس كل منها مطاردة ساخنة له، وبهدف واحد ومشترك بينها، منع الحقيقة من الحضور في عالم الحقيقة، ولمنح التضليل مكانا بديلا.

أن يصبح يوم حرية الصحافة العالمي مناسبة بيانية في فلسطين فحسب، فتلك هي قمة السخرية والمأساة الوطنية، خاصة مع ما يحدث يوميا من كل ما هو مخالف لكلمة الحرية.

كان الأجدر وطنيا ومهنيا أن تخرج نقابة صحفيي فلسطين، لتعلن موقفا صريحا أن لا مشاركة بأي فعالية لحكومة رام الله قبل أن تنهي كليا وقف حظر المواقع الإعلامية غير القانوني، والمنتهك الصارخ لأبسط مبادئ الحرية، فكيف لحكومة يمكن ان تكون صادقة في أي قول عن احترام الصحافة والصحفيين وهي من يلاحق بغير قانون مواقع لعدم رضا السلطان عنها.

كان أجدر بنقابة صحفيي فلسطين ان تقف بقوة مع كل صحفي يلاحق من خلال المؤسسة الأمنية الحمساوية، وتكون حائط صد لحركة الاستدعاءات المتلاحقة لكل من يكتب ما لا يروق لتلك الأجهزة وقيادتها السياسية...حركة بوليسية تهدف لتكريس الخوف سلاحا بدلا من القلم.

أما حكومة رام الله، وبعيدا عن "النوايا الطيبة" التي تبلط جهنم، فالواقع انها تواصل عملية الإرهاب الإعلامي دون قانون، فقط كي لا يغضب حاكم المقاطعة...ولذا لا ضرورة ابدا لمواصلة الادعاء بالحرص على حرية الصحافة ولكلام بلا قيمة حول حرية الإعلام.

حرية الصحافة تبدأ بوقف المطاردة الساخنة لكل كلمة خارج سياق نص الحاكم بأمره.

أما مواجهة العدو الإسرائيلي وإرهابه تسجل لكل مؤسسات الوطن حضورا بارزا فيها.

لشهداء إعلام فلسطين سلاما...

لصحفيي فلسطين تحت الإرهاب سلاما...

الحقيقة ستنتصر والظلام الى زوال وإن طال الزمن!

ملاحظة: مثير جدا تقرير صحيفة عن التوطين في لبنان...التقرير يكشف عن اتفاق جماعي لكل المكونات السياسية بما فها حزب الله وحركة أمل وتيار

المستقبل...طيب مش هذا جزء من صفقة ترامب، وين اللي بدوا يسقطها..ام كلام والسلام!

تنويه خاص: مناورات لا تنتهي من "الفرقة العباسية" على مواقع التواصل الاجتماعي لبث أكاذيب عن عودة الرواتب...الفضيحة أن كتبة تلك الإشاعات بعد تكذيبها رسميا ممن يتبعون يصرون على أنها صح...وقاحة فريدة!

## حكومة د. أشتية..."تقشف" ولكن للأعلى!

كتب حسن عصفور/ قبل رحيل حكومة رامي الحمد الله، انتشرت "شائعة" زيادة رواتب رئيس الوزراء والوزراء ومن هم على شاكلتهم مسميات وظيفية، برقم مساوي الى الضعف تقريبا( رئيس الحكومة من 4 آلاف الى 6 آلاف دولار والوزير من 3 آلاف الى 5 آلاف)، وأيضا شراء سيارات جديدة للوزراء قبل المغادرة وللحق لم يتم التعاطي بمصداقية مع تلك الإشاعة، كونها تتعاكس كليا مع منطق "الأزمة المالية" التي تمر بها سلطة شمال بقايا الوطن، وبعد رفض استلام أموال المقاصة، وما رافقها من "خطابات" عن التكاتف لمواجهة "المصير المشترك" في الفقر طبعا.

ولكن، ثبت أنها حقيقة، وفعلا تمت الزيادة وبدأت عملية الصرف، ومع تغيير الحكومة أرسلت هيئة التقاعد كتابا تستفسر من رئيس الحكومة الجديدة د. محمد أشتية عن كيفية التعامل مع تقاعد الوزراء الراحلين، وتسرب الكتاب ليؤكد ما كان، واستجابت حكومة رام الله للكشف أنه قرار سابق تم تنفيذه.

تصريح أمين عام مجلس وزراء أشتية، بأنه قرار سابق وتم التنفيذ، يكمل الفضيحة السابقة، ويعتبر تشاركا في عمل "لصوصي"، وكان الأولى بالدكتور اشتية أن يلغي القرار كونه "غير قانوني" أولا، ويمثل انتهاكا للروح التضامنية المجتمعية في ظل الأزمة الكبيرة، ثانيا.

د. أشتية أعلن عن سياسية "تقشفية"، ولا لشراء سيارات جديدة، وحاول ان يقوم بحركة "لافتة" عندما ذهب الى مكتبه سيرا على الأقدام أول مرة (ذهبت ولم

تعد)، لكن كتاب هيئة التقاعد أزاح غبار الزيف التقشفي، بل كشف انه تقشف على الشعب ليزداد الوزراء ومن هم بدرجاتهم "بحبحة" أكثر.

القرار الفضيحة، يمثل أكبر مخالفة قانونية، والغريب أن "المكونات القانونية" صمتت على قرار فاسد كونها صاحبة مصلحة أيضا بتمريره، تجاهلت، انه مخالفا لقرار المجلس التشريعي الأول، الذي حدد بقانون رواتب الوزراء والنواب والمناصب العليا بالمؤسسات الحكومية، ولذا لا يمكن إقرار ما يخالفه سوى بتعديل القانون من قبل المجلس، ونظرا لتغييبه كان يجب ان يصدر مرسوما رئاسيا بذلك، وهنا نتساءل هل صدر مرسوما لم يعلن او ينشر في الجريدة الرسمية، وتواطأت الرئاسة والحكومة لمنع نشر "الفضيحة" على قاعدة (إن بليتم فاستتروا).

بالتأكيد، القرار لا يحتاج لنقاش لمعرفه انه غير شرعي وغير قانوني، ومع ذلك ستثار عشرات الأسئلة، تتطلب أجوبة سواء تم وقف العمل بالقرار – الفضيحة، او تجاهلت حكومة المقاطعة الغضب الشعبي كعادتهم باعتبار أنه لن يكون هناك حراكا لإسقاطه بعد تعزيز القوات الأمنية التابعة لسلطة المقاطعة، وتعزيز الوجود الاحتلالي.

فمثلا، هل طبق القانون علي من بحكم الوزراء ام لا، وهل سينفذ على الوزراء الجدد، ومن بحكمهم، وإذا لم ينفذ عليهم، كيف سيتم التعامل مع عدد من وزراء استمروا في مناصبهم من الحكومة السابقة.

وما هي نسبة الراتب التقاعدي للوزراء الراحلين، وهل سيتساوى مع من تقاعد قبل حكومة رامي الأخيرة، أم لا، وهنا أليس ذلك تمييزا غير قانوني قد يصل اعتباره "تمييزا عنصريا".

وأخيرا، هل تمت زيادة رواتب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير باعتبار القانون منحهم ذات راتب الوزير، ام ان القرار تجاهلهم، باعتبار أن "الحكومة أعلى مكانة" من التنفيذية.

بدون إنهاك العقل، لا يجب الغاء القرار – الفضيحة فحسب، بل يجب ملاحقة من أقره ووافق عليه، ومحاسبته على "فساد مالي وقانوني"، وألا تقتصر المحاسبة

على طرف الحكومة الراحلة بل كل الهيئات المشاركة به، من مكتب الرئيس الى مكتب النائب العام وهيئة مكافحة الفساد، وقبلهم رئيس هيئة التقاعد الذي مرر قرارا غير شرعي.

الدفاع عن القانون هو معيار الصدق السياسي، ودونه فكل ما ستقولون كذب مركب...

المال القطري المدفوع لتغطية رواتب الموظفين وليس لرفاهية بعضكم...العار سيلاحقكم طويلا!

ملاحظة: فضيحة التسريب الصوتي لشخصية حمساوية مركزية تلقي ضوءا على مظاهر فساد منتشرة ولكنها تحت "الحماية الدينية"، لولا غضب السعودية لمرت الفضيحة بهدوء، وستمر بلا عقاب كما فضيحة الميناء، ويا حماس ما دخلك شر!

تنويه خاص: سؤال فجائي، كم فلسطيني يمكن أن يتذكر اسم الدائرة التي تراسها حنان عشراوي في تنفيذية المقاطعة وبدل أي دائرة جاءت ... اعتبروها فزورة أواخر رمضان لنشوف الشطارة!

## دروس سياسية من درس رياضي!

كتب حسن عصفور/ عندما قرر الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات مواجهة "المؤامرة الأمريكية – الإسرائيلية" لتهويد الأرض الفلسطينية ومقدسها في ساحة البراق وحائطها، وخاصة بعد قمة كمب ديفيد يوليو 2000، خرج "البعض" الفلسطيني عن النص ليشيعوا بأن أبو عمار يقودنا الى "الكارثة"، والى معركة ستدمر المكاسب التاريخية التي تحققت بعد قيام السلطة الوطنية.

مجموعة لعبت دورا أسودا لن ينساه التاريخ ابدا، كما كان دور "أبو رغال"، حيث حاولت بكل السبل طعن خيار المواجهة الوطنية الكبرى، بعد أن بدأت دولة الكيان بالتحضير للعملية العسكرية الشاملة ضد السلطة الوطنية، مؤسسات وقيادة، وبدعم أمريكي صريح.

أشاع هذا "البعض"، ان هناك خيارات سياسية يمكن أن تكون بديلا لخيار المواجهة، بالتعاطي الإيجابي مع "المقترحات الأمريكية"، ومنها الأبرز ما يعرف بـ "محددات كلينتون"، حيث انسحاب إسرائيلي من 95% من الأراضي المحتلة لإقامة دولة فلسطينية، مشروطة باعتراف رسمي فلسطيني بوجود الهيكل والحائط في ساحة البراق، ما يعني اعترافا بالرواية اليهودية، التي ستفتح الباب الى تكريس مشروع التهويد.

والحقيقة أن المسألة لن تقف امام 16 مترا كما حاول الرئيس الأمريكي كلينتون تسويق "محدداته"، والتي للأسف وقع في فخها ليس "فرقة أبو رغال" الفلسطينية فحسب، بل بعضا من الأشقاء العرب، متجاهلين، ان ذلك سيقود حتما الى مسألة "الرواية اليهودية" في الضفة الغربية، وما يعرف بمسمى "يهودا والسامرة".

تلك "الخدعة السياسية" التي أدركها الشهيد الخالد أبو عمار، وغابت عن الآخرين، الذي كانوا أداة حصار مضافة لحصار الشهيد المؤسس من قبل قوات المحتلين والفاشية الإسرائيلية.

وبعد أن تكمنوا من اغتيال أبو عمار وتنصيب من كان خيارهم سياسيا كبديل "واقعي" منذ عام 2005، والقضية الفلسطينية ذهبت في متاهة تاريخية فاقت متاهة ما بعد النكبة الكبرى الأولى، حيث بدأت ملامح تكريس "التهويد الفكري – السياسي" بشكل رسمي ومعترف به.

سلاح "الواقعية" الذي أستخدم لاغتيال أبو عمار أصبح سلاحا لإنتاج الرواية الصهيونية في فلسطين، بعد أن قاموا بأكبر عملية تدليس في التاريخ المعاصر، ولم نجد منهم لا مقاومة واقعية ولا سياسية وطنية حامية للمشروع، بل تعميم روح الانهزامية السياسية، وتشكيل جدر صد غير مسبوقة لمواجهة أي مظهر كفاحي للشعب ضد الغزاة والمحتلين.

قامت "فرقة أبو رغال"، بترويج أن أي مقاومة مسلحة ستلحق الدمار الشامل بالمشروع الوطني ومكتسباته، واستخدموا بديلا "المقاومة الذكية"، التي ستسجل في التاريخ بأنها اختراع "مقاومة للمقاومة الشعبية"، فهي لم تحافظ عل المشروع، بل أنها شكلت قاطرة سريعة لتمرير المشروع التهويدي المعادي، المنتظر استكمال حلقاته بعد العرض الرسمي للخطة الأمريكية المعروفة بـ

"صفقة ترامب"، وهي المستنسخة عن مشروع شارون للحل الذي قدمه للرئيس محمود عباس صيف 1995 في منزله بالنقب.

وبواقعية شديدة، نجحت تلك الفرقة في تمرير رؤيتها في "المقاومة الذكية" في الضفة والقدس، ما سمح لدولة الكيان أن تحقق حلمها الصهيوني في بناء "دولة يهودية" ليس فيما اغتصبت من أرض فلسطين التاريخية، كونها ليست جزءا من المشروع التوراتي، بل في الضفة الغربية والقدس، التي يعتبرونها قلب دولتهم اليهودية ومن أجلها تم اغتيال رابين ثم اغتيال ياسر عرفات، الأول لتنازله عنها في اتفاق أوسلو كما قالوا، والثاني لرفضه ان يكون قاطرة لمشروعهم التهويدي، فكان أن احضروا غيره لتنفيذه.

إشاعة "الواقعية الكاذبة" في مواجهة المقاومة سقطت سقوطا تاريخيا كما سقوط تيارها، وبدلا من تفعيل الروح الكفاحية وإنتاج سلاح الفعل لردع المشروع المعادي، بذرائع لا حدود لها، جوهرها تيأيس الفعل في معادلة ميزان قوى...متجاهلين أن المستحيل يمكنه أن يكون "ممكن فلسطيني"، وان القوة المعادية لن تكون قادرة على هزيمة روح وحق...فلو قرر عباس ومن معه تطبيق قرارات الشرعية الرسمية فقط، دون حاجة الي سلاح آخر لأدخل دولة الكيان في مأزق لن تخرج منه بتلك السهولة التي يروجها البعض المنهزم فكرا وروحا.

لو يدرك هذا البعض، ان دورس معارك غزة العسكرية لها ان تمثل رافعة هامة لتنفيذ تلك القرارات التي يقف من وافق عليها حجر عثرة أمام تنفيذها، لأنه قررها للكلام وليس للفعل، لاستكمال "الخديعة السياسية" التي أطلقتها "فرقة أبو رغال" زمن حصار الشهيد الخالد أبو عمار.

ليتهم يتأملوا درس فوز الفريق الإنجليزي ليفربول على الفريق الأعظم في المشهد الكروي عالميا، وكيف حول هزيمة، قال البعض فقاد الروح والمنهزم مسبقا بأنها تاريخية ولا شاف لها، فكانت "الانتفاضة الأكثر تاريخية" لفريق قرر ألا ينهزم روحا فانتصر!

ليتكم تتعلمون، رغم فقدان كل أمل بكم، لكن دوما هناك ممكن حتى لو بدأ مستحيلا!

ملاحظة: حسنا أكد أمين عام حركة الجهاد زياد النخالة على تلك العلاقة الخاص بين حماس وحركته، بينه وبين السنوار، ردا واضحا على لعبة إسرائيلية لزرع الشقاق يساعدها البعض الفلسطيني...ثنائية حماس والجهاد باتت تزعج المحتلين والأمريكان وأقزامهم.

تنويه خاص: رحلت "بهية" مصر وفلسطين محسنة توفيق التي كسرت ووفد مصري حصار بيروت دعما للشعبين اللبناني والفلسطيني، دعما للثورة وزعيمها الخالد أبو عمار...رحلت بهية وصرختها الأبدية رفضا للغزاة "حنحارب" ستبقى تدوي الى يوم النصر!

## صمت الضفة...وغزوة إسرائيل على غزة!

كتب حسن عصفور/ لم يعد مثيرا ابدا، صمت محمود عباس رئيس مقاطعة رام الله، وحكومته عن الغزوة الإسرائيلية على قطاع غزة، وتجاهل كلي لتبعات ذلك العدوان، إنسانيا ووطنيا، حتى وصل الى سقوط أخلاقي غير مسبوق ممن يعتبر نفسه رئيسا، او يحمل "ختم الرئيس" بالإكراه وبجدار غير فلسطيني.

أن تلهث حكومة المقاطعة بعد أن ساعات من الغزوة لتبدي "حزنها واسفها"، وتطالب لمجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية للشعب، فتلك هي السقطة السياسية الأكبر، ليس لأنها تكذب بكل تعريف للكذب، بل كونها جزء اصيل في تلك الغزوة، وشريك عملي بحصار غير مسبوق قرره محمود عباس منذ عامين وشهر (أبريل 2017 في خطابه بالمنامة)، ولذا كل ما يصدر عنها وعن الحاكم بأمر غير وطني ليس له قيمة، ولن يتم تسويقه ابدا...

نعم، يوم 4 مايو 2019 سقط قناع سياسي هام ولم تتمكن حكومة رام الله، بإيعاز من محمود عباس، بالتعامل مع الغزوة الإسرائيلية على قطاع غزة، ولذا سقط كل قول لوزيرها الأول د. اشتية، ولن يصدقه بعد 4 مايو أي فلسطيني أو غير فلسطيني بالحديث عن "الكل الفلسطيني" او التعاطف اللغوي" مع أهل قطاع غزة...

يوم 4 مايو كان فاصلا في بناء جدار عزل سياسي من حكومة المقاطعة مع قطاع غزة، ولن ينساه التاريخ الوطني ابدا، كخطوة عملية لتمرير الصفقة الإقليمية الكبرى "صفقة ترامب" بالمعني العملي، بعيدا عن "مظاهر الجعجعة الفارغة" فتلك "جعجعة" متفق عليها بين فريق المقاطعة ودولة الكيان، كخدعة سياسية لا أكثر، وهناك عشرات التفاصيل للدلالة على "الاتفاق السري" بين الأمن الإسرائيلي ورئيس سلطة الحكم المحدود في كيفية تمرير الصفقة الكبرى.

مع سقوط "الفرع الشمالي" (فرع المقاطعة) للرسمية الفلسطينية، فهل هناك مبرر سياسي ما لأن تصمت جماهير الضفة الغربية والقدس عن الخروج الشعبي لرفض الغزوة الإسرائيلية على قطاع غزة، كيف يمكن ان يسقط عشرات الشهداء ومئات الإصابات خلال ساعات وقصف متواصل لمباني سكنية، والضفة وكأنها لا تعلم بما يحدث.

لنتخيل المسألة مختلفة، بأن تتعرض الضفة والقدس لغزوة عسكرية تدميرية فهل يمكن ان يصمت اهل قطاع غزة على ذلك، قطعا لن ولن ولن، سيخرج عشرات آلاف في حشود الى السياج الفاصل، ولن نكرر أن المنطقة الوحيدة التي قدمت 70 شهيدا رفضا للقرار الأمريكي بنقل السفارة الى القدس كان قطاع غزة.

التطرق الى هذه المسألة التي قد يراها البعض "حساسة سياسيا" بات ضرورة وطنية، لتبيان خطر نظام عباس على الوطنية الفلسطينية بكل أركانها ومكوناتها، وكيف له أن تمكن من "زرع الفصل" في الوعي قبل الواقع.

المشهد لم يعد انقساما فصائليا بين هذا الفصيل أو ذاك، لكنه تجاوز ذلك كثيرا، وسنصل الى مرحلة لا عودة عنها من "الفصل السياسي الكامل"، ما لم تنتفض بعض قوى للتصدي وتكسر حاجز الترهيب وتخرج تعبيرا عن وحدتها ضد الغزوة الإسرائيلية، وضد الصمت الذي يقوم به فريق المقاطعة، ولكسر قرارات حصار القطاع خدمة للمشروع المعادي.

لما لا تتوحد قوى رفض حصار غزة المتواجدة في الضفة لتتحدى ذلك، وهي تملك حضورا شعبيا كافيا بأن يقلب المعادلة الصامتة...وليس بالضرورة ان يكون الاختبار من رام الله، المحاصرة بأمن مشترك، هناك مناطق لها القدرة

على كسر ذلك، ولا تحتاج سوى قرار ومبادرة جمعية لكل رافضي التآمر والحصار، وليسوا جزءا من تنفيذ المشروع المعادي...

أليس غريبا ان تقف حركة فتح صامتة ليس في الضفة فحسب، بل في قطاع غزة، لم يكن لها أي حضور عملي وكأنها لم تعد بذي صلة بالحدث العام...

مظاهر الغزوة الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني تحمل مؤشرات خطيرة جدا، ورسالة للتحالف المعادي أن الصفقة ستمر دون مقاومة...فلا تحسبوا حسابا لغير الكلام الفارغ.

هل تحدث مفاجأة وتشهد الضفة حركة فعل شعبي تعيد الاعتبار للوطنية الفلسطينية الموحدة، ام ترسل للقطاع دعواتها وتقول "سلامي لكم يا اهل غزة المنتفضة"...قلوبنا معكم...ولكن "العين بصيرة واليد قصيرة" والى لقاء كفاحي جديد في زمن جديد!

ملاحظة: كشفت الغزوة الإسرائيلية الأخيرة غياب "القيادة السياسية الموحدة" ومعها غياب الخطاب الإعلامي الموحد فلسطينيا (قطاع غزة) ...سقطة تكشف أن العشوائية هي سيدة الموقف لا أكثر!

تنويه خاص: لعنة الرضيعة صبا وعمتهاوالجنين الذي لم ير النور، ستلاحق "قيادة المقاطعة" قبل الطغمة الفاشية في تل أبيب...جريمة نادرة لم ترها الفرقة السوداء، تخيلوا لو أنها كانت إسرائيلية أو بالأدق يهودية...عباس قبل ترامب كان سيبكيها!

## صهيونية فريدمان "تنصف" الخالد ياسر عرفات!

كتب حسن عصفور/ في يوم 14 مايو 2019، تحدث الصهيوني الأكثر تطرفا ديفيد فريدمان (سفير أمريكا في تل أبيب)، بزهو عال، ان بلاده "أنتجت هيكلا جديدا في البلدة القديمة بالقدس"، تصريح يلخص بشكل مكثف "الرواية" التي تبحث عنها الصهيونية العنصرية من أجل "بناء هيكلهم"

تصريحات فريدمان، التي سبقها نشر صورة له مع مجموعة من الإرهابيين اليهود تشير الى استبدال المسجد الأقصى بـ "الهيكل"، تفتح من جديد، جوانب المعركة السياسية الكبرى التي خاضها الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات في قمة كمبد ديفيد عام 2000، والجهود متعددة الأطراف، محلية وعربية مع الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لتشويه الحقيقة التي دارت عليها تلك المفاوضات، وحاولت بكل السبل تحميل مسؤولية فشل المفاوضات الى موقف الشهيد المؤسس، بعد أن رفض ما عرف بـ "محددات كلينتون".

الحملة المنسقة لتشوية الحقيقة السياسية، وتسويد موقف أبو عمار لصالح موقف واشنطن ودولة الكيان، استخدمت الشكل الخارجي للمقترح الأمريكي، الذي تحدث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 96% من مساحتها مع نسبة تبادل وضم بلا مقابل (4%)، ووضع بند خاص، حول مفهوم السيادة في ساحة البراق والحائط، بحيث تكون العليا منها للفلسطيني مع عدم المساس بما هو اسفلها لوجود "هيكل" هناك.

دون تفاصيل، رفض الخالد فورا مناقشة "المحددات الأمريكية" فيما لو استمر "شرطهم"، باعتبار أن "الهيكل" ليس هنا ولا في فلسطين من حيث المبدأ، موقف فتح باب جهنم على الشهيد الخالد، وأرسل الوفد الإسرائيلي رسالة تهديد صريحة إذا ما استمر موقفه بنكران وجود "الهيكل"، بأنه هو الذي "لن يكون له وجود"!

الشهيد المؤسس أبو عمار، شرح موقفه بأن أي اعتراف بوجود الهيكل في البراق، فذلك شهادة للبدء في هدم الأقصى لبناء الهيكل ليصبح رمزا للمدينة المقدسة إسلاميا مسيحيا ووطنيا، وهو لن يكون الأداة التي تساعد على تمرير الفكرة الصهيونية التوراتية، مهما كانت المغريات.

موقف فتح أبواب جهنم السياسية على ياسر عرفات، وبدأت حرب مكثفة لوضع نهاية لوجوده من الخريطتين الجغرافية والسياسية، والعمل على تحضير بديله الذي يتعامل مع جوهر الفكرة التوراتية.

وكان لهم ما أرادوا، اغتيال "أب الوطنية الفلسطينية المعاصرة"، والبدء في تنفيذ المشروع التوراتي في الضفة والقدس، خاصة تهويد البراق، الذي اقرته بشكل مفاجئ حركة فتح التي يقودها محمود عباس.

تصريح فريدمان، يمثل أهم شهادة "انصاف" لموقف الخالد ياسر عرفات، الذي قرأ وبدقة سياسية غير عادية حقيقة المخطط الصهيوني الرامي الى هدم الأقصى وبناء "الهيكل" مكانه.

فريدمان نطقها، "أنتجنا هيكل جديد" مع صورة لتأكيد القول، تكثيف لمجمل الهدف الذي دفع أبو عمار ثمنه حياته، وأن اغتياله كان ساعة الصفر لتحقيق "الحلم الصهيوني".

فريدمان، بتصريحه ذاك يوجه صفعة شاملة لكل من حاول أن يخدم الرواية الأمريكية – الإسرائيلية لتشويه موقف أبو عمار من رفض محددات كلينتون الخادعة، وآخرهم السفير السعودي الأسبق بندر بن سلطان، الذي تبرع للدفاع عن الموقف الأمريكي ومتهما ياسر عرفات.

لن نطالب من كان أداة في الالة الأمريكية – الصهيونية لتشويه ياسر عرفات وموقفه التاريخي، الاعتذار له، فهو وشعب فلسطين وكل من يملك ذرة حرية عقلية قبل سياسية، يعلم أن الخالد أعلى قيمة من كل من نال منه، لكن هل عليهم أن يتراجعوا عن بث الأكاذيب الصهيونية الهادفة الى تمرير مشروع التهويد للأرض الفلسطينية ومقدسها الوطني والديني، وان يدركوا ان الأقصى قد يصبح "تاريخا" و"الهيكل" حاضرا.

بالتأكيد، ما نطق به الصهيوني إرهابي فريدمان، ما كان له ان يكون لولا ان وجد تشجيعا من قيادة سلطة رام الله، التي وافقت على تهويد البراق وأقرت بالرواية التوراتية حول وجود "الهيكل"، بل أن أحد قيادات فتح (م7) قال بأن ذلك مكان مقدس لليهود ولهم الحق به، فيما رئيس الحركة يعلن ليل نهار، بأن القدس مدينة مقدسة للأديان الثلاثة، وهو ما تريد الحركة التهويدية تثبيته.

تصريح فريدمان، انصاف غير مقصود لموقف الخالد التاريخي...سقط القناع وانكشف المستور، ولا دامت مواقف الجبناء والأنذال كل بإسمه وصفته...سلاما لروح الزعيم المؤسس الذي لم تنل منه كل حرب التزوير.

ملاحظة: حسنا فعل أمن حماس في قطاع غزة، بمنع المشاركين في مسيرة احياء ذكرى النكبة من الوصول الى السياج الفاصل، فبه منع سقوط شهداء، كما كان العام الماضي حيث فقدنا 70 شهيدا...لا داع للمزايدة على هذا الموقف الصواب!

تنويه خاص: المندوب المالي القطري محمد العمادي هرب من غزة وغضب أهلها قبل ضربه بالأحذية لما قال خدمة لرواية العدو، الى حضن سلطة رام الله حيث المدح وحسن اللقاء...أصبح "المال سيد الأقوال"!

## "ضجيج سياسي فلسطيني" بلا رؤية!

كتب حسن عصفور/ تقترب اللحظة السياسية، لتتقدم أمريكا رسميا بخطتها للتسوية الإقليمية "صفقة ترامب"، وفقا لتصريحات معديها الرئيسيين كوشنر، فريدمان وغرينبلات، توقيتها يرتبط عمليا بانتهاء تشكيل الحكومة الإسرائيلية لتصبح قادرة أن تحدد الموقف النهائي من المعروض.

بالتأكيد، لو سالت أي فلسطيني مواطنا أم مسؤولا عن الخطة سيعلن رفضا فطريا قبل التفكير بها، نتاج لما تم تنفيذه ما قبل الإعلان الرسمي، موقف يحدد جوهر المطلوب، لكنه لم يقدم مقابلا سياسيا لذلك الرفض، سواء لما تم تنفيذه او ما سيتم تنفيذه لاحقا، وهل يكتفي الرد بانه لن يجدوا فلسطينيا يوافق لهم على خطتهم.

بالقطع، لا سذاجة سياسية أكثر من تلك التي تكتفي بالرفض دون تحديد رؤية متكاملة، بديلا وردا، فتلك ليست من عالم السياسة، ولن تمثل عقبة حقيقية لتمرير المشروع الأمريكي، الذي نكرر القول، انه يختلف كليا عما طرح سابقا من مشاريع أمريكية ومبادرات بأسماء مختلفة.

ملاحظة الموقف الفلسطيني الرسمي بجناحيه (تحالف فتح – م 7 وتحالف حماس في قطاع غزة)، أنه يتعامل مع تطور الاندفاعة الأمريكية وفقا لما تحدده هي، وليس ردا شاملا واضحا محددا، وتكتفي الفصائل كافة، بالتداعي للرفض والدعوة لإنهاء الانقسام، تقف عند تلك الحدود، متجاهلة ما يجب أن يكون عن

عرض الخطة الأمريكية عمليا، أو بدأ مرحلة استكمالها، خاصة في الضفة والقدس.

صحيح، أن الانقسام هو قاطرة تنفيذ المشروع الأمريكي، لكن ذلك لا يبرر البقاء حائرين مع هذا الواقع، والذي يبدو أن نهايته لم تعد يسيرة بعد "تشريطات الرئيس عباس الجديدة" المطالبة بحل الأجنحة العسكرية للفصائل كافة، ما يعني أن "لا تفكروا بنهاية للانقسام ما دمت رئيسا".

أقوال الرئيس عباس تفترض صياغة جديدة لآليات البحث عن نهاية الانقسام، تخرج كليا عن مسارها السابق، ليس فقط شكليا بل وجوهريا، فأي حديث عن ذلك يجب أن يرتبط ارتباطا واضحا برؤية سياسية شاملة لمواجهة المشروع الأمريكي – التهويدي، والذي لم يعد هناك وقت كاف لصياغة الرد العام.

الرفض المبدئي مشروع، لكن الأكثر مشروعية ماذا سيكون الموقف الوطني العام، بعد ان تتقدم أمريكا رسميا بذلك، فهل يصبح الرفض غير المرتبط بمشروع متكامل كاف لعرقلة أو تعطيل ذلك.

صياغة موقف شمولي يتطلب تحديد آليات العمل لذلك المشروع، وقبلها يجب أن يكون هناك "إطار وطني" يمثل قيادة عملية لذلك، وهنا لا يجب الخلط بين "التمثيل الرسمي خاصة منظمة التحرير بصفتها"، وبين الأداة الوطنية الموحدة للموجهة، إطار يمكن ان يكون تطويرا لإطار القوى الوطنية القائم في قطاع غزة، وله مشابه سياسي في الضفة.

تحديد الإطار الوطني قائد المواجهة السياسية المقبلة، ضرورة لا بد منها، فبدون ذلك لن يصدق الفلسطيني أن هناك مواجهة حقيقية للخطة الأمريكية، ما يخلق حالة من "الإحباط السياسي" قد تفتح الباب لمجموعة "انقاذ ما يمكن إنقاذه"، التي تبرز دوما في لحظات مفصلية انكسارية، تستغل لحظة هوان وطني لعرض ما تراه مناسبا لكنه في سياق التعامل الإيجابي مع المشاريع المرفوضة.

الاستخفاف بهذه المسألة سيكون خدمة مضافة لنجاحها، وهو ما يستدعي عملا سريعا لوضع المطلوب من حيث الموقف المبدئي وأيضا "البديل الوطني"، بجانبيه كيفية عرقلة الخطة ما قبل التنفيذ وكيفية المواجهة ما بعد التنفيذ، ولا

يجب ان يتم القفز عن هذا الجانب لأنه قد يكون هو البعد المركزي في الرؤية الفلسطينية الغائبة حتى الآن.

المواجهة ما بعد تقديم الخطة وبدا استكمال التنفيذ هي القضية المركزية أمام مختلف القوى الفلسطينية، سياسية ومؤسسات مجتمع مدني، رؤية تنطلق من الحرص الوطني على الكيانية الفلسطينية بكل ابعادها، وليس الذهاب الى الانحلال منها، فتلك هي الخدمة الاستراتيجية التي تنتظرها دولة الكيان.

الانتظارية حالة سياسية مكملة لخدمة تنفيذ المشروع الأمريكي، وتعبير عن مشهد تيه يتغطى بالقول أنه يبحث عن "الأكمل السياسي"، متناسين أن الصراع مع العدو ليس شكلا هندسيا يتم الحديث في كل زمان ومكان بذات الأبعاد.

المواجهة الراهنة تتطلب بحثا عن الممكن وليس الأكمل، لو أريد حقا مواجهة وليس ضجيج كلامي عن المواجهة... ومن هنا يجب الخروج عن "مألوف الشعارات" التي باتت محفوظة وغالبها بات مملا.

فكروا خارج الصندوق فبه الكثير الذي يستحق عمله.

ملاحظة: أين تنفيذية منظمة التحرير، المفترض انها قيادة يومية للشعب الفلسطيني، أي الحكومة العامة له...هل الاستهتار بها جزء من هدايا تقدم، من إنهاك الشعب الى إنهاك ممثل الشعب!

تنويه خاص: ما هي أخبار لقاء "متحدون لإسقاط صفقة ترامب" الذي عقد في قطاع غزة قبل أيام...هل كان لقاء تلفزيوني لاستعراض المواهب البلاغية وكفى...عدم الجدية مساهمة عملية في تمرير ما تنادوا لرفضه!

## "طحينية إسرائيلية" تفضح "فساد سلطة رام الله السياسي"!

كتب حسن عصفور/ في بيان من وزارة الاقتصاد بحكومة رام الله، طالبت به المواطنين بالضفة المحتلة، بضرورة عدم شراء واستهلاك الطحينية الإسرائيلية بعد الاشتباه بوجود بكتيريا "السالمونيلا" فيها، الوزارة في بيانها (17 مايو

2019)، ادعت أنها أجرت فحصا لذلك المنتج الإسرائيلي، علما بأنها لم تفعل ذلك سوى بعد قيام وزارة الكيان الاحتلالي بسحب منتجها من الأسواق، خاصة وأن الجمعة عطلة رسمية للحكومة وكل مؤسساتها غير الأمنية.

بداية، يجب ان يشكل د. محمد أشتية رئيس حكومة رام الله فورا، لجنة تحقيق لكيفية دخول هذ البضاعة المسمومة الى السوق الفلسطينية، دون إجراء الفحوصات الكافية لمعرفة مدى صلاحية المنتجات المستوردة، ومنها تبدأ عملية محاسبة وملاحقة، وقد تكشف عن "لوبي خاص"، يعمل مع الطرف الاحتلالي لترويج كل ما هو "غير صالح" في أسواق الضفة، ولولا انكشاف أمرها داخل الكيان لما تطوعت وزارة الاقتصاد بذلك البيان، المفترض أن يكون شهادة إثبات ضد مسؤوليها.

وبعد الجانب الفني، واحتمالية وجود شبهات فساد، او تواطئ بين قوى ضغط ومصالح لترويج السيء من منتجات إسرائيلية، يبرز السؤال الأهم وطنيا، ألم تقرر "الرسمية الفلسطينية" - القسم الشمالي، وحكومتها السابقة بتنفيذ قرارات منع استقدام منتجات إسرائيلية في حال توفر لها "بديل وطني"، ضمن سياسة "فك الارتباط".

البيانات لا تزال متوفرة بأمانة مجلس "الحكومة الرامااللوية" السابقة، وربما لم يمر اجتماع اسبوعي لها، قبل المغادرة معروفة السبب، دون أن تتفاخر بذلك "القرار".

ولنفترض، ان الوقت لم يسعف د. اشتية لمراجعة مجمل قرارات من سبقه، وان حجم العمل المتراكم يفوق طاقة "التشكيل الجيد"، وخاصة من لا يعمل منهم يوما في عمل عام، ولم يكن جزءا من منظومة الكيان السياسي، وآخرون مفروضون بقوة "العائلة والفرقة المتحكمة"، فهل يجدها د. أشتية فرصته الذهبية، ويبدا بتنفيذ بعضا مما وعد في خطابه الحكومي الأول، ليس بـ"تغبير الأقدام"، التي لن تكون يوما من مجموعة مفروضة تشعر أنها فوق الجميع الوزاري، ولكن بفتح ملف البضائع الإسرائيلية، وخاصة المنتهية الصلاحية والفاسدة، ومن المسؤول عن إدخالها أولا، وترويجها ثانيا.

كشف شبكة بالتأكيد أركانها ليس رجال أعمال وتجار فحسب، بل من "أهل البيت السلطوي"، فدونهم لا يمكن أن تدخل أي بضاعة فاسدة.

هل يراها د. أشتية، فرصة لفتح ملف قرار الرسمية حول "فكفكة الارتباط" مع الاقتصاد الإسرائيلي، حتى في بعض جوانبه وليس مجمل القرارات، خاصة وان تنفيذية مجلس المقاطعة في بياناتها الأخيرة أعلنت أنها طالبت الحكومة بتنفيذ تلك القرارات، وحكومة رامي الراحلة بحثت وقررت، أي هناك قرارات سابقة، فقط تبدأ عملية التنفيذ، وقبلها مطاردة تجار الموت بالداخل الوطني.

فضيحة "الطحينية" الإسرائيلية لا تكشف فساد اقتصادي فحسب، بل تكشف ما هو الأخطر المتمثل في الفساد السياسي" الذي يعمل على تكريس الارتباط بدولة الاحتلال وكيانها على حساب الكيانية الفلسطينية، سياسة تخدم موضوعيا المشروع التوراتي اليهودي، وكل تبرير للفسادين الاقتصادي والسياسي هو تضخيم للفساد المتراكم.

وما الاختباء وراء الشعارات الطنانة برفض صفقة ترامب الإقليمية، سوى شكل من أشكال التمويه والمخادعة السياسية وتضليل أهل البلاد، لتمرير الصفقة "خطوة خطوة"، لتصبح واقعا قائما لا خيار أمام "بني فلسطيني" سوى تسجيل رفض للتاريخ، والتعامل مع التنفيذ ضمن انه واقع قائم.

من لا يجرؤ منع دخول منتج إسرائيلي فاسد الى الضفة، لا يمكنه ان يواجه البضاعة الأخطر فسادا، صفقة ترامب...رغم ان كل أدوات مقاومتها متوفرة وجاهزة واسلحة حادة وفاعلة، وما ينقصها فقط أداة التنفيذ!

ملاحظة: مطلوب من قيادة حماس لجم بعض من فيها عن الكلام قبل إعادة تأهيلهم وطنيا، ومنحهم دروس في "رشاقة سياسية" و"ريجيم حقد"، دون ذلك سترى أن كراهية أهل القطاع لها تتسارع بأكثر مما تعلمه أجهزتها الأمنية!

تنويه خاص: تصريحات عائلة مبارك عما حدث لأبنهم زكي وآثار التعذيب يجب ألا تمر كحدث خبري، يجب أن تصبح قضية رأي عام شعبي، الفصائل المتسلطة لن تفعل شيئا، لا شمالا ولا جنوبا...وكتر خيرها انها ليست طرفا في التعذيب!

# فضيحة السلطة لتعويض مستوطن...وتأشيرة حنان!

كتب حسن عصفور/ نشرت صحيفة "معاريف" العبرية يوم الاثنين 13 مايو 2019، خبرا قد يسجل في التاريخ السياسي الفلسطيني كـ "فضيحة وطنية"، حيث قامت سلطة الحكم الذاتي المحدود، بعمل "تسوية قضائية" مع عائلة مستوطن قتل عام 2002 خلال المواجهة الكبرى للغزوة الإسرائيلية على السلطة الوطنية وحصار الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات تمهيد لاغتياله.

"التسوية القضائية" وضعت مسارا جديدا وسابقة لن تمر مرور الكرام على دولة الاحتلال لاستغلالها سياسيا – فكريا وقضائيا، حيث أقدمت سلطة رام الله، بتلك الفعلة غير الوطنية، بوعي أو بجهالة (من باب حسن النوايا)، على تجريم حركة المقاومة الفلسطينية، وخاصة شكلها المسلح، ضد المحتلين وأدواتهم التنفيذية، من قوات عسكرية – أمنية وشبه عسكرية التي يمثلها المستوطنون الغاصبون.

"فعلة سلطة رام الله"، اعتبرت الوجود الاستيطاني بتلك "التسوية"، مواطنين مقيمين في بلداتهم وفوق أرضهم، وليس قوة استعمارية كما تصفها كل القرارات الرسمية الفلسطينية، وكذلك قرارات الشرعيات العربية والدولية.

"التسوية القضائية"، ستفتح باب مطاردة لكل العمل الكفاحي الفلسطيني، نال من مستوطن في الضفة والقدس، وربما سيطال ذلك اليهود داخل إسرائيل أيضا.

منذ متى تذهب سلطة أرضها محتلة، تمارس ضدها أعمال إرهابية بكل المظاهر، والاستيطان وادواته أحد تلك المظاهر العدوانية غير الشرعية، لعقد "تسوية قضائية" لدفع أموال تعويضية عن مقتل مجرم وغاز، وما هي الدوافع التي يمكن أن تجبرها على هذه "الجريمة الوطنية".

اما أقدمت عليه سلطة الحكم الذاتي المحدود، يمثل طعنة سياسية للشرعية الفلسطينية فعلا ومواقفا وقرارات، وخدمة لا نظير لها لدولة الاحتلال، والسؤال هل حقا من أقدم على ذلك لا يعلم المغزى القانوني لتلك "التسوية" على القضية الفلسطينية، والوجود الاستيطاني الذي يمثل رافعة للمشروع التهويدي.

هل التسوية تلك جاءت في سياق جهل سياسي – قانوني، ام انه جزء من مسار لتكريس واقع تنفيذي عملي للخطة الأمريكية – الإسرائيلية، باعتبار المستوطنين في الضفة الغربية والقدس "مواطنين مقيمين".

أليس ما أقدمت عليه سلطة رام الله قوة دفع لمنح المجرمين ذرائع قتل للفلسطيني تحت مزاعم "الدفاع عن النفس" في أي مواجهة معهم.

لا يوجد ابدا، ما يسمح لأي سلطة ان تعبث بالحق الوطني وتقدم على ما أقدمت عليه من جريمة وطنية كبرى.

وبالتوازي مع فضيحة - جريمة ادانة الكفاح الوطني عبر التسوية القضائية مع عائلة المستوطن، خرجت علينا حنان عشراوي لتعلن عبر سلسلة "تغريدات" على الطريقة الترامبية وباللغة الإنجليزية، في حسابها بموقع "توتير"، ان السفارة الأمريكية رفضت منحها تأشيرة دخول لأول مرة.

حنان عشراوي عضو تنفيذية مجلس المقاطعة، لم تكلف ذاتها ان تصدر بيانا باللغة العربية بشكل رسمي بصفتها الرسمية، واتجهت للتغريد بلغة أجنبية، دون أي اعتبار أن الأحق بالمعرفة هو الشعب الفلسطيني، وليس الإعلام الأجنبي.

وقبل قراءة سياسية لما كتبت في وصف ذاتها، نسأل اين قدمت حنان طلب الحصول على التأشيرة، خاصة بعد أن تم إغلاق القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وتم وضعها كجزء من السفارة في القدس الغربية، فهل ذهبت عشراوي الى السفارة، أم أين، هذه قضية أساسية لمعرفة السلوك السياسي القادم.

سلطة رام الله، وكذا تنفيذية مجلس المقاطعة، يعلنون ليل نهار أنهم ضد الصفقة الأمريكية ونقل السفارة وقالوا ما قالوا، ولن نناقش الصدق من الكذب فيما يقولون، لكن كيف يمكن لشخصية مسؤولة لها صفة رسمية ان تذهب الى السفارة الأمريكية لتطلب تأشيرة، اليس ذلك اعترافا رسميا بقرار أمريكا، اليس ذلك تماهيا مع تنفيذ خطة ترامب وصفقته.

الم تستطع المسؤولة تأجيل تلك الزيارة "الشخصية جدا"، ولن نسأل على حساب من، الى حين تبيان مسار الصفقة الأخطر على القضية الفلسطينية.

وعودة الى مضمون تغريدات حنان حول رفض منحها التأشيرة، سنجد "جهادها" لتبيان انها شخصية فوق السبعين عمرا وجدة، وأنها طوال عمرها مع "المقاومة السلمية" (وكان المقاومة المسلحة مجرمة)، وناضلت ضد الفساد، والتقت بالكثير من مسؤولي أمريكا وأجرت مقابلات باللغة الإنجليزية، وتخرجت من هناك. (لا نعلم سبب استعراض انها ضد الفساد).

تغريدات تكشف أن المسالة لم تعد قضية وطنية بل شان فردي وخاص على كل فلسطيني ان يقدم تبريرا لمسيرته كي يمنح تأشيرة دخول الى أمريكا.

خبر تأشيرة حنان يكشف ان اركان سلطة رام الله بدأوا يبحثون مستقبلهم الخاص بطريقتهم الخاصة.

تغريدات عشراوي نضعها امام الفصائل الفلسطينية كافة، ولهم الحكم السياسي، وهل سيكون من اجراء محاسبة على ما كتبت لغة ومضمونا، ام تستبق هي ذلك وتعتذر عن سقطتها السياسية للشعب الفلسطيني وتقدم استقالتها احتراما للمؤسسة وما تمثل، خاصة مع الادعاء انهم ضد صفقة ترامب...سنرى!

ملاحظة: أرقام مركز الإحصاء الفلسطيني عشية النكبة عن حالة الشعب منذ 48 وحتى تاريخه تقول، أن هناك 100 ألف شهيد وآلاف أسرى، وتضاعف عدد سكانه تسع مرات ليصبح 13.1 مليون (أكثر من كل اليهود في العالم) تمثل مصدر فخر...فاهم يا فلان!

تنويه خاص: رغم كل مآسي أهل قطاع غزة، وواقع مرارة لم تعد تطاق، لكنهم لم يخسروا سلاح السخرية، فمع دخول القطري العمادي طالبوا أن يستمر وجوده وقت أطول كي تستمر الكهرباء شغالة...فعلا شعب جبار وبدكم تكسروه...هبل!

## "فك الارتباط" بإسرائيل والحالة الفلسطينية ...!

كتب حسن عصفور/ منذ 4 سنوات، وفي عام 2015 قررت الهيئات المركزية الرسمية الفلسطينية، انها تدرس "فك الارتباط" بإسرائيل ووقف العمل بالاتفاقات الموقعة معها، ردا على عدم التزامها بتنفيذها، الى جانب مجمل الانتهاكات، كما جاءت رد فعل بعد اغتيال الشهيد الوزير زياد أبو عين على الهواء مباشرة،

خلال مشاركته في مسيرة ضد الاستيطان، ما أحرج قيادة فتح (م7)، وكذا قيادة السلطة، فأعلنت انها قررت بحث "فك الارتباط".

وخلال السنوات الأربعة الماضية، كررت الهيئات المختلفة ذات الموقف، بل وشكلت لها لجان ووضعت آليات لبحث تلك القرارات من الحكومات وكذا تنفيذية مجلس مقاطعة رام الله، وكلما أصابها عطب ما، وانكشف عدم صدقها السياسي، تلجا لتجديد "التهديد باستخدام سلاحها السري" بوقف العلاقات وتحديدها.

وسنفترض أن ما تقوله قيادة "التحالف العباسي" وحكومته صدق، وبأنهم سيذهبون للإعلان ذلك خلال اللقاءات القادمة للمركزي المفترض أن يعقد بعد نهاية شهر رمضان (كأنه صيام سياسي عن الصدام أيضا)، فهل يمكنهم حقيقة تنفيذ أي من التهديدات التي لا تنتهي منذ سنوات، في ظل القائم السياسي راهنا.

ولنتوقف مع الخطوات التي على التحالف السياسي الحاكم في بعض مناطق شمال "بقايا الوطن" تنفيذها، من القرارات الرسمية:

*اعتبار المرحلة الانتقالية لاتفاق اعلان المبادئ عام 1993 – 1995 وصلت الى نهايتها، ما يتطلب، وقف العمل بكل مسميات السلطة الفلسطينية واستبدالها رسميا بدولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، بكل ما يتطلب ذلك من إجراءات سياسية وقانونية، خاصة الاعتراف المتبادل.

* وقف التنسيق الأمني بمضمونه وشكله الذي ابتعد كثيرا جدا عما جاء في نصوص الاتفاقات، وأصبح وظيفة لخدمة المنفذين وليس لخدمة السلطة والفلسطينيين، وهذا الاجراء قد يمثل الرسالة الأهم – الأبرز لفك الارتباط، ودونها يبقى الشعار هو الحاضر.

*إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية، ولعل ذلك يمثل ضربة كبيرة للكيان، لو تم تطبيقها، وتمثل عنوانا للبعد الانفصالي وفك الارتباط، لكن الواقع يشير الى عكس ذلك تماما، بل أن العلاقات يبدو أنها تتعزز، وجاءت فضيحة "طحينية السمسم" لتكشف الواقع الكارثي لتلك العلاقات.

ثلاث عناصر رئيسية هي التي تحدد مضمون فك الارتباط أو استمراره، والسؤال المركزي، هل يمكن حقا القيام بذلك الاستحقاق الوطني، في ظل المشهد الفلسطيني الراهن، الذي يعيش حالة من الانهيار والهوان.

تنفيذ تلك القرارات سيقود حتما الى مواجهة شاملة مع دولة الكيان، في الضفة والقدس وربما قطاع غزة، عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وربما تفتح سجلات الأمن الإسرائيلي للكثير من "الأسرار والعمل الأسود"، ما يتطلب رؤية استراتيجية مضادة، فهل هناك وجود لتلك الرؤية السياسية – الأمنية والاقتصادية.

كل الشواهد تقول خلافا لذلك، بل المؤشرات لا تذهب الى القيام لتنفيذ أي من تلك القرارات، وسيتم الاستمرار بالحديث عنها، مع الاختباء وراء رفض الخطة الأمريكية كلاما، والعمل على تهيئة الأجواء لها عمليا.

في ظل الانقسام والشرذمة السياسية لا يمكن أبدا رسم خطة مواجهة كفاحية، ولا يمكن استنهاض الشعب الفلسطيني وهو يعيش في زمن فاق تعبير الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار الذي قال يوما وصفا لحال بأنه "زمن رديء"، فحال اليوم أكثر رداءة بكثير.

انقسام لا يقف عند حد الانقسام الكلامي فقط، بل يعيش تصادم شمولي وفي كل المجلات، مطاردة الآخر، واعتباره "مخربا"، وحصار مركب داخلي وخارجي وحركة تجويع ممنهجة، وغياب أي حضور كفاحي ميداني في الضفة والقدس، وتحول مسيرات غزة وكأنها أصبحت "وظيفة" وليس دورا كفاحيا لهدف واضح.

تغييب المؤسسات الرسمية وقتل حضورها، واستبدالها بالحضور الفردي للبعض منها أحد مظاهر تؤشر لعدم البحث عن أسس مواجهة، أو القيام بأي خطوات عملية لتطبيق قرارات فك الارتباط مع إسرائيل.

من يريد فك الارتباط حقا، عليه إعادة رسم خطة مواجهة تبدأ، بترتيب البيت الوطني، من غزة جنوبا الى جنين شمالا، مرورا بالتخلي عن كل الذرائع التي تشجع استمرار الانقسام، وهناك عشرات الأفكار لكسرها.

لكن، هل حقا الرئيس محمود عباس شخصيا يريد القيام بأي خطوة لفك الارتباط مع دولة الكيان، وهل لديه "القدرة الشخصية – السياسية" للقيام بها حتى لو رغب بها، هل لديه من الأسلحة للتعامل المباشر مع تلك القرارات، وهل يمكن ان يتحمل نتائج فتح ملفات أمنية خاصة جدا، بدأت بعض ملامحها مع إعادة نشر صحيفة عبرية لتقارير عن تورط نجله ياسر بأعمال غير شرعية، وهي منشورة في صحف من سنوات ماضية، وهل يمكنه تحمل حصارا خاصا كما حدث مع الشهيد الخالد...

المسلة ليست ان تقول كلاما في مهرجان او حفلة إفطار رمضانية، او تصريح لشخص فقد ظله من زمن بعيد، بل هل بك ما يمنح القرارات فعل...تلك هي المسألة، كل المؤشرات تقول إن "تحالف عباس السياسي" لا يملك أي مؤشر لتنفيذ فك الارتباط في المدى المنظور، وربما عكسه ما يحدث تعزيزا لارتباط لحسابات قد تنكشف لاحقا!

الدجل السياسي طريقه قصير جدا...ولنا في الأيام القادمة جوابا!

ملاحظة: اتهام أجهزة أمن رام الله الفتاة "آلاء بشير" بأنها خططت لتنفيذ عملية أمنية في إسرائيل لصالح "داعش" يحتاج تدقيق قانوني وسياسي وليس خبرا في اعلام العدو...فالمسالة أخطر من القاء تهمة لتبرير خطأ اعتقال!

تنويه خاص: د. صائب عريقات لا يتوقف عن الكلام، رغم انه أمين سر تنفيذية مفروض أن تلتقي لتقرر، يطالب العرب أن يرفضوا ما يرفض عباس ويقبلوا ما يقبل، أنت جد بتحكي صائب، طيب شو موقفه من العلاقة مع الكيان!

## في ذكراها... إنقاذ منظمة التحرير من مؤامرة تبهيتها ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ مرت ذكرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية يوم 28 مايو، باهتة جدا، وغابت روح الحضور الفاعل للممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، حتى من تلك الجهة التي تدعي أنها قيادة لها، رئاسة وتنفيذية ومؤسسات.

ربما يقال، ان الشعب يعيش "ظروفا" أكثر تعقيدا من التفاعل مع ذكرى التأسيس، خاصة في زمن تيه سياسي لم يمر على الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة وحتى تأسيس أول سلطة كيانية للشعب فوق أرض فلسطين، لكن الزمن السياسي الأردأ هو ما كان يفرض ذات الأساس لمنح المنظمة في ذكراها فعلا مميزا، تأكيدا على الدور والمهام.

لكن، الصدمة السياسية ذلك التجاهل "المقصود" من رئاسة المنظمة (تنفيذية ورئيس) على تمرير ذلك بهدوء غير مسبوق، وبلادة سياسية لا مثيل لها، وكأن الرسالة تعلن ان المنظمة أصابتها "شيخوخة"، ولم يعد لها من دور سوى الاستخدام المناكف ضد حماس والجهاد، وكل من ليس مع رئيس تنفيذيتها، ودون ذلك لا قيمة سياسية لها عندهم.

ولا يقتصر تبهيت منظمة التحرير، المؤسسة والدور على لامبالاة ذكراها، بل في عملها وحضورها، حيث بدأ تنفيذ "خطة مبرمجة"، لإنهاكها وتبهيت دورها وموقفها، في سياق تدمير قواعد الكيانية الوطنية، استكمالا للبعد الانقسامي، الذي أصبح السلاح الأهم لتغذية عناصر تدمير "الوجودية السياسية" الفلسطينية.

لم يكن صدفة، ان يرفض الرئيس محمود عباس نتائج لقاء بيروت يناير 2017، حول استعادة مكانة المنظمة والعمل على كيفية مشاركة حماس والجهاد في مؤسساتها لتكرس التمثيل الشرعي الكامل، وكانت مخرجات بيروت الأهم سياسيا لتعزيز المنظمة وتطويرها، وشارك الجميع في اللقاء الذي كان برئاسة أبو الأديب الزعنون رئيس المجلس الوطني، ومشاركة فتح (م7) وأمين سر تنفيذية المنظمة صائب عريقات، وكل قوى الشعب الفلسطيني.

رفض عباس لنتائج "لقاء بيروت" شكل صدمة سياسية كاملة، ومؤشرا ان هناك ما يتم تحضيره من خلف كل القوى الوطنية، وفعلا كشف عباس مخططه لتكريس الانقسام في المؤسسة الوطنية، وجر المنظمة الى مستنقع كارثي، عندما أعلن عن عقد مجلس وطني في رام الله يناير 2018، دون اتفاق وطني، وهو يعلم أن هذه الخطوة تتطلب تنسيقا كاملا مع أمن الاحتلال وموافقته على كل من سيحضر، وبالتالي يصبح "فيتو" الحضور بيد المخابرات الإسرائيلية.

ورغم مطالبة القوى المركزية عقد المجلس خارج سلطة الاحتلال، أصر عباس على ذلك، وهو يدرك ما سيكون من نتائج تقسيمية جديدة تطال منظمة التحرير.

ولم يقتصر موقف عباس على مكان انعقاد المجلس، بل ذهب الى خطوات لكسر ظهر "شرعية المؤسسة"، بتزوير شامل في القانون، عندما أقدم على شطب أعضاء من المجلس لأنهم رافضين لسياسته التكاملية مع دولة الكيان، ورفضه الالتزام بقرارات المجلسين الوطني والمركزي لفك الارتباط مع دولة الكيان ومؤسساته، وإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

عباس وبصمت من البعض "الانتهازي" سياسيا، مارس تزويرا قانونيا علنيا في العضوية ولاحقا في نتائج ذلك المجلس، عندما رفض انتخاب رئيس صندوق القومي مباشرة من المجلس، المتبع منذ عام 1964، لكي يسيطر كليا على مقدرات المال الفلسطيني ليصبح سلاحه في ظل خلافه مع غالبية قوى الشعب، ويصبح "الولاء مقابل المال".

ولاحقا أجري عملية تشويه كامل لمسمى دوائر منظمة التحرير، ألغي دوائر وغير مسميات لتتفق ومخططه الخاص ضد منظمة التحرير، كانت لافتا جدا ان تكون "الدائرة السياسية" ودائرة الثقافة والاعلام" وشؤون المغتربين أبرز المستهدفة من المؤامرة الجيدة، وبديلا مسميات هزلية.

ولو راجع البعض المحترف بتسجيل يوميات العمل الوطني لاكتشف ان تنفيذية المنظمة منذ انتخابها في مجلس غير شرعي بدأت في استبدال الاجتماعات الرسمية بلقاءات تشاورية بمن حضر في مكتب أمين السر، دون أي اهتمام من رئيس التنفيذية.

وتكتمل فضيح كسر هيبة منظمة التحرير وتدميرها المنسق، عندما يتم "توزير أعضاء من التنفيذية" رغم انهم سلطة أعلى سياسيا وقانونيا، خاصة وان رئيس حكومتهم ليس عضوا في التنفيذية، وبذلك إقرار سياسي أن السلطة هي صاحبة القرار المركزي وليس منظمة التحرير، وتأكد ذلك في لعبة بروتوكولية عندما تم وضع اسم د. أشتيه بعد رئيس التنفيذية عباس وقبل أمين السر عريقات في لقاء جرى مؤخرا بدولة شقيقة.

تفاصيل لا متناهية تشير ان جوهر منظمة التحرير يتم تدميرها خطوة خطوة، وتغيير دورها ومهامها وافقارها سياسيا خدمة لتمرير المشروع المعادي للشعب الفلسطيني.

راجعوا مسارها منذ تولي عباس رئاستها بعد اغتيال الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، وبعدها قرروا...!

ملاحظة: الأطراف الفلسطينية لا تترك فرصة دون صراخ برفضها صفقة ترامب...لكنها مصرة ان تواصل مسارها كل على انفراد، متجاهلين ان الشرذمة السياسية لن تسقطها...بعض العقل يا هؤلاء لو كنتم صادقين!

تنويه خاص: بأسرع ما يمكن بهتت تجربة "التجمع الديمقراطي"...سقوط أمام المصالح الحزبية وبعض التكتيكات الانتهازية...اذا هاي القوى فشلت في تنسيق عملها بدكم فتح وحماس تنسق خطاها...حلم إبليس!

## ما بعد غزوة غزة ومنحة قطر...المشترك الإنساني أولا!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف كثيرا أمام ما تحاول بعض الأطراف القيام به، لتبهيت قيمة "الحدث الغزي" وفقا لرغباتها، أو تقزيم نتائجها الى الجانب مالي دون غيره، فتلك مسألة لا يجب التوقف أمامها لأن غايتها في "النفس اليعقوبية" معلومة جدا، ولن تتوقف في القريب.

لكن المسألة الراهنة المباشرة على جدول الأعمال بعد الغزوة الإسرائيلية ضد قطاع غزة، والمواجهة الوطنية لها في ظل عمل عسكري مشترك (التقييم النهائي في مرحلة لاحقة)، هو كيفية العمل المشترك لمواجهة البعد الإنساني الذي انتجته تلك الغزوة، دمارا وقتلا وتشريدا.

الأولوية المباشرة، وخاصة بعد أن تقدمت دولة قطر مشكورة، بـ 480 مليون دولار دعما لمختلف القطاعات، هو كيفية إدارة "المال – المنح – المساعدات" التي تصل الى قطاع غزة، لضمان المساواة، وكي لا تتكرر مظاهر سلبية مأساوية منذ الحرب العدوانية عام 2014، لا زال عشرات من عائلات دمرت

منازلهم مشردين، او باتوا مشردين بعد توقف الأونروا عن دفع ايجار بيوتهم، نتاج عجز مالي.

الاعتراف بقيمة العمل المشترك العسكري في الرد على العدوان، يجب أن يكون الحافز المركزي لكيفية تعميم تلك التجربة على مختلف الأنشطة التي تواجه قطاع غزة وأهله، وخاصة مواجهة كل ما له علاقة بما تركته تلك الغزوة الأخيرة على القطاع، ولذلك وجب الاتفاق على تشكيل "هيئة وطنية مشتركة" لمتابعة الخسائر الإنسانية والاقتصادية، بالتعاون مع المؤسسات القائمة، وأن تكون ذاتها هيئة رقابة وإشراف عليها، وألا يكون المال المقدم لقطاع غزة بيد جهة واحدة.

الاهتمام الفوري المباشر بالبعد الإنساني لما بعد العدوان، ليس هبة من هذا او ذاك، بل هو ضرورة وطنية يجب أن تكون أولوية لأن من دفع ثمنا للغزوة لا يجب تجاهله كما كان في فترات ماضية، خاصة وأن الجبهة الداخلية مثلت رافعة هامة لدعم حركة الفعل الكفاحي، دون نسيان أن المواجهة لن تتوقف عند هذه الغزوة وما نتج عنها من اتفاقات.

بالتأكيد قد ترى بعض مراكز الحزبية الحاكمة في غزة، ان ذلك مساس بها وبسلطتها، وهذا غير دقيق وأيضا غير صحيح، فما سيكون لم يعد ملكا لحزب أو فصيل، والمعركة ليست صاروخا فحسب، بل هي وحدة متكاملة، تبدأ أولا بالمواطن الحارس الأمين على الجبهة الداخلية والضامن الأول للأمن الداخلي قبل أي جهاز أو فصيل، وهو من يدفع الثمن أكثر من كل الأجهزة.

والعمل الإنساني المشترك ليس تشكيكا بل تطويرا وتحسينا كي يتماثل مع "العمل العسكري المشترك"، فلا يجوز أن تكون قوة الردع مشتركة وبعده يذهب كل في طريق، فتلك نزعة تكرس الأسوأ في الجانب البشري، وتفتح الباب لكل أبواب الشك والريبة، اين كانت الحقيقة، وقطاع غزة منطقة مغلقة تصبح الشائعة بها حقيقة الى زمن حتى لو تم معرفة أنها غير ذلك.

كل رسالة مشتركة هي نصر سياسي مضاف، وتعزيز للوحدة الداخلية التي تآكلت كثيرا، بل وصلت الى مرحلة من الانهيار، ولولا بعض ملامح المواجهة

سواء في أيام الجمع عبر مسيرات كسر الحصار او المواجهة العسكرية لكان المشهد كارثيا.

ولسنا بحاجة للتأكيد، ان العدو، بكل مسمياته، لن يترك "الجبهة الغزية" تسير فرحة بما تحقق عسكريا، ولن يقف متفرجا، بل سيعمل بكل السبل لنهش الجسد حيث يستطيع، فلا يجب مساعدته تحت أي ذريعة كانت...

المشترك قوة، فلا تهزموه ببعض مطامع حزبية – فئوية...!

ملاحظة: استنفرت أمريكا قوتها السياسية لدعم الكيان الفاشي في تل أبيب، ترامب، بومبيو ومستشارين وكل من هب ودب من "بني صهيون الأمريكان"، لولا الوجع الذي كان لما كانت هيك فزعة...تسلم الأيادي اللي أوجعت!

تنويه خاص: منع حركة حماس وزير من حكومة رام الله من تقديم "الخدمة" خطوة غير حكيمة، فما دام يعمل وله مقر معترف به وكانت تسمح لمن سبق لا يجوز المنع، لتعتبره "هيئة إغاثة"...بطلوا "صبيانية"!

## مرامي تصاعد منسوب القمع الأمني لـ "حكومتي" الأمر الواقع!

كتب حسن عصفور/ كان من المتوقع أن تبادر حكومة رام الله "الجديدة" برئاسة د. محمد أشتية على تقديم "رشوة خاصة" لأهل الضفة الغربية والقدس، حيثما لها صلاحيات أمنية محسوبة مع سلطات الاحتلال، وتكف عن حملاتها فاقدة "الوعي" لمطاردة كل من تراه الأجهزة الأمنية "خطرا ضمن مقياس "الولاء المطلق" لرئيس السلطة وحساباته السياسية.

ولكن، الهدية الكلامية التي تحدث عنها الوزير الأول في الحكومة العباسية، حول ضمان الحريات وعدم المساس بكرامة المواطن، تحولت الى نقيضها تماما، وأصبح الإرهاب سيفا مسلطا إما الاعتقال أو التهديد به، والملاحقة المستمرة لمن يرونهم غير ذي أهل للثقة للرئاسة وأدواتها، الى جانب الوسيلة الأكثر دناءة التي يمثلها قطع الرواتب والاحالة للتقاعد والطرد من العمل بأشكال مختلفة.

ولأن دولة الكيان تدرك القيمة الأمنية الثمينة لأجهزة السلطة، وافقت أخيرا لحكومة رام الله، بأن تستورد عشرات المدرعات الخفيفة، مكافأة لها على ما تقوم به من مهام تحمي ظهر قوات الكيان، وتحاصر أي محاولة رفض للمحتلين، شعبية ام مسلحة، ما يساعدها أن تحد من تطور الغضب المخزون ضد العدو المحتل واداته المساعدة.

الفضيحة ليست في تنامي الإرهاب الأمني لأجهزة حكومة الرئيس محمود عباس، بل في أن تستورد سيارات قمع بمبالغ مالية باهضة، وهي تتحدث عن "أزمة مالية" تضرب موازنتها، حكومة أول منجزاتها أن تستورد سيارات للقمع الأمني ومطاردة مخالفيها، على حساب المواطن وراتبه الذي يتبخر بقرار محسوب تماما لخدمة "أهداف سياسية" يتم تمريرها تحت "يافطات مخادعة".

والمفارقة المثيرة للدهشة، كيف ان حكومة عباس لم تعتقل أو تلاحق أي من "رجال خطة ترامب" المعلومين جدا لها ولأجهزتها أسماء وصورا، ويتحركون علانية دون أن تقيم وزنا لأجهزة عباس الأمنية.

ومقابل ما تفعله "الحكومة العباسية" في الضفة وآثار ذلك السياسية على المستقبل الذي دخل نفقا أكثر سوادا، فما يحدث في الشق الجنوبي من "بقايا الوطن"، يشكل حلقة تكميلية لمسلسل إرهاب المواطن، ولفرض حالة من "الرعب السياسي" المسبق، تمهيدا للقادم، الذي تسير كل من حكومتي الأمر الواقع على تنفيذه كل بطريقته الخاصة.

الإرهاب الداخلي في قطاع غزة يتصاعد بلا حدود، ويتأخذ اشكالا متعددة، مطاردة للمنتقدين والمخالفين لأي موقف لـ "حكومة حماس"، التي بدأت تتصرف كحكومة مستقلة كليا، ولم تعد تقيم وزنا لرافضيها، ولكي ترسخ من وجودها لجأت لفرض جو إرهابي عام.

متابعة الشأن الغزي يفتح الباب أمام مظاهر تعدي شمولية على الحياة العامة سلوكا ومواقفا، وهو ما يمثل مظهرا من مظاهر فرض "الدعشنة الاجتماعية"، ما يفوق خطرا من البعد البوليسي لحرية الراي، ما يفرض تحركا سريعا من قوى تدعي رفضها لـ "الداعشية" الفكرية – الاجتماعية.

وحدة الإرهاب الأمني العام بين حكومتي الأمر الواقع في شمال وجنوب "بقايا الوطن" ليس تعبير أمنيا فحسب، بل هو مقدمة سياسية بمظهر أمني للتعايش مع منتج الخطة الأمريكية للسلام "صفقة ترامب"، التي تتسارع خطى تنفيذها رغم الضجيج الإعلامي حول رفضها.

بالتأكيد، من مشجعات تنامي الإرهاب في جناحي بقايا الوطن، صمت القوى السياسية التي تدعي أنها ممثلة للشعب الفلسطيني، صمت يثير كل أشكال الريبة بأنها باتت متواطئة ضمن معادلة مشتركة، بدأت حكومتي الأمر الواقع في استخدامها ضمن أزمة مالية خانقة تمر بها تلك الفصائل، معادلة "الصمت مقابل المال"، على طريق "الازدهار مقابل السلام"

قبل أن يقال يوم لا ينفع الندم...لتغضب القوى رفضا لإرهاب أمن حكومتي الأمر الواقع، بالتوازي مع غضبها على صفقة ترامب التي تسير أيضا على عجلة قطار القمع والإرهاب!

ملاحظة: ما يجب الاهتمام به من مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، ليس من يرفض الذهاب الى مؤتمر "القتل السياسي" للقضية الوطنية في البحرين، بل من سيذهب باسم فلسطين فيها...تلك هي المسألة يا سادة!

تنويه خاص: هل تصمت القوى الفلسطينية على فضيحة عباس بعد رفض محكمة جنائية دولية قبول دعوته ضد محمد دحلان...فضيحة ليس أن يستبدل ملاحقة العدو بملاحقة مخالف، لكن الفضيحة الأكبر الصمت على فعلة عباس هذه!

## مسيرات غزة و"التوقيت الصيفي"!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت فصائل العمل الوطني في قطاع غزة، الانطلاق في شكل كفاحي جديد يوم الأرض 30 مارس (آذار) 2018، بمسمى مسيرات "كسر الحصار والعودة"، ما كان ضمن الحسابات المدى الزمني لها، بعيدا عن الخطابات اللاحقة، خاصة في ظل واقع أهل قطاع غزة، الذين

يستحقون كل ألقاب الكون السياسي فخرا ومجدا، باعتبارهم أول جزء من شعب يتعرض الى حصار وقهر من "عدو وشقيق"، حاكم ومحكوم.

بعد 15 شهرا، سجلت المسيرات الشعبية ملامح هامة للمشهد الكفاحي الفلسطيني، وفي محطات معينة كان لها الفضل الكبير في رسم مفصل تاريخي، خاصة يوم نقل السفارة الأمريكية الى القدس مايو 2018، حيث صمتت المنطقة وغالبية أرض فلسطين التاريخية عن فعل حقيقي رفضا، لكن أهل القطاع سجلوا ملحمة تاريخية ستلاحق بشهدائها السبعين كل من أدار ظهره للقضية الوطنية.

السؤال الآن، ودون تناول القضية بكل تفاصيلها، هل آن أوان إعادة النظر في كيفية التعامل مع مسيرات كسر الحصار، ليس لجانب التوقف الكلي أو انهاء المظهر الخاص به، رغم ما باتت تمثله من "إنهاك" للحالة الشعبية وقدرة المواطن الغزي، الى جانب "قلة المردود السياسي" بل بعضه يمثل "خللا وطنيا"، ولكن التقييم السياسي حق للقوى المشاركة، وما يحتاج هو سبل التعامل معها بما يكسر "نمطية الأداء" ما يؤدي الى أنها تصبح "فرضا" وليس رغبة، الى جانب تكرار مظهرها ما يؤدي الى "ملل" المتابعة الإعلامية.

المسيرات انطلقت كشكل كفاحي تتطور وفقا لتطور الواقع الميداني والإعلامي، ولذا أصبح ضرورة إعادة التفكير بها، كي يعاد لها حيوية بدأت تتآكل وفي أحيانا غير مرغوبة، وهذا ليس نقيصة ابدا، بل يمكن اعتبار استمرارها طوال 15 شهرا هو "الإعجاز السياسي" ضمن انقسام كارثي وحصار مركب وفقدان بوصلة الرؤية الوطنية لمواجهة المشروع التهويدي، وغياب مظاهر "الوحدة النضالية" بين جناحي "بقايا الوطن".

وكي لا تصبح عملية المراجعة مجالا للمزايدة، خاصة من المتفرجين عليها تلفزيونيا، او العاملين لتشويهها منذ المنطلق، يجب أن تقف قيادة هيئة مسيرات كسر الحصار (لا أميل لإضافة مليونيه العودة لأنها زائد لا أكثر)، لتبحث في بعض الملامح التي تتطلب تحديثا، تطويرا وقبلها الشكل والتوقيت.

* لماذا لا تصبح المسيرات في فصل الصيف مسيرات مسائية، تراعي آثار الطقس الطبيعي.

*لماذا لا تصبح المسيرات مظهرا لإحياء الفن الشعبي – الوطني الفلسطيني، بكل مظاهره، من الغناء الى الرقص الشعبي فالدبكة والسامر وكل مكونات التراث الشعبي، منها تطوير حركة التفاعل، وأيضا إعادة القاء الضوء على البعض الذي بدأ بالاختباء خلف "الفن الحديث".

*لماذا لا تصبح تلك المسيرات المسائية مكانا لتعزيز مفاهيم العمل الوطني المشترك عبر فعاليات سياسية موحدة، وليس خطابات وتصريحات، بل حوار وتفاعل مباشر من مسؤولي فصائل والحضور الشعبي.

*لماذا لا يتم ربط الفعاليات الكفاحية في قطاع غزة، عبر اشكال إعلامية مع تجمعات فلسطينية داخل فلسطين التاريخية ومناطق اللجوء، وهناك وسائل تواصل متطورة يمكن ان تساعد في تحقيق ذلك.

*لماذا لا يتم تنظيم لقاءات سياسية مع شخصيات من خارج قطاع غزة، وخاصة شخصيات عربية ودولية، ضمن "ندوات مميزة".

كثيرة هي "لماذا" لو اريد التطوير حقا، وكسر رتابة مشهد بدأ يفقد كثيرا من ملامحه الشعبية لحساب الفصائلية.

التجديد رسالة تأكيد وليس غيرها...فأعملوا "العقل الجمعي" تربح القضية الوطنية!

ملاحظة: تغييب عقد "الإطار الرسمي" الفلسطيني كليا في ظروف سياسية متحركة، مؤشر على أن "الجدية السياسية" ليست حاضرة، ويبدو أنها ستبقى "تغريديات فردية" وتصريحات "هوائية"...هيك مزبطة بيكون ختمها معلوم!

تنويه خاص: إعلامي محسوب على تيار الإخوان داخل حماس، نشر مقالا يغمز به من قناة "الجهاد" بأنها تعمل لمناكفة حماس وقدرتها على السيطرة...مقال تلمس انه مكمل لتصريحات المندوب القطري...شكلها شنطة محمد شغالة خالص!

# معادلة أمريكية: "ازدهار اقتصادي" من أجل "إفقار سياسي"!

كتب حسن عصفور/ أي مفارقة تلك التي جعلت من المنامة عاصمة البحرين مكانا تنطلق منها "أحداث مصيرية"، ففي أبريل 2017، وخلال لقاء سفراء فلسطين في العالم، أعلن رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس عن قيامه باتخاذ "إجراءات غير مسبوقة" ضد حماس وقطاع غزة، ولم يتأخر كثيرا فأرسل رسائله الى "شريكه" الإسرائيلي لتنفيذ بعض تلك الإجراءات الخاصة بالكهرباء والوقود وإجراءات طبية متنوعة.

بعد عامين، في مايو 2019، تعلن الإدارة الأمريكية عن عقد مؤتمر لإطلاق خطتها للسلام في الشرق الأوسط، من خلال عقد مؤتمر في شهر يونيو (حزيران) 2019، على ان تبدأ بالشق الاقتصادي، ضمن معادلة "السلام من أجل الازدهار". حسب بيان مشترك أمريكي بحراني نشرته وكالة بنا يوم 19 مايو 2019.

المؤتمر أو ورشة العمل كما جاء في البيان ستكون " فرصة محورية لاجتماع قادة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال لتبادل الأفكار والرؤى ومناقشة الاستراتيجيات لتحفيز الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية الممكنة مع تحقيق السلام في المنطقة". و"ستتيح ورشة "السلام من أجل الازدهار" الفرصة لتبادل الآراء والأفكار من خلال طرح مستفيض لرؤى طموحة وأطر عمل تنفيذية من أجل مستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني وللمنطقة".

لن نبدأ برفض فوري لما ورد من بيان المنامة، رغم انه يستحق فورا القذف الى مكب القمامة، ولكن سنتوقف امام ما يجب من البيان والورشة المقترحة، كي يكون الموقف مستندا الى معطيات واقعية، تكون "اللا" الفلسطينية ومن يريد عربيا "لا" واقعية جدا، وعملية جدا.

ربما المرة الأولى في تاريخ الصراع الفلسطيني العربي مع دولة الكيان يتم الذهاب لبحث "السلام الاقتصادي" قبل وبمعزل عن "السياسي"، مفارقة ليست جهلا بواقع أو غباء لمعطيات، بل تكثيف لموقف راسخ للإدارة الأمريكية الراهنة، من الاستقلالية الفلسطينية.

وبداية نسأل، من هي الجهة الفلسطينية التي ستجلس لتبحث المستقبل الاقتصادي في المنطقة، وسبل الازدهار والشراكة العامة، في مختلف الأبعاد التي سيتم تناولها في "الورشة القادمة"، هل هي سلطة فقدت كثيرا من ملامحها الكيانية، ولم يتبق لها عمليا سوى ما يخدم دورها الأمني الوظيفي، دون تجاهل واقع قطاع غزة وحماس في أي معادلة سياسية.

هل لسلطة مبتورة وناقصة الصلاحيات يمكنها ان ترسم مستقبل "الشراكة الإقليمية" مع دول كاملة السيادة السياسية، واي مظهر من الشراكة سيكون حضورها، وهل تستطيع أن تكون متساوية في "الحقوق الاقتصادية" كغيرها من أطراف معادلة "السلام من أجل الازدهار"، وهي لا تملك أي من مفاتيح الاقتصاد الوطني الخاص، كي تصبح شريكة في هذه المعادلة.

هل لسلطة بلا أطراف، يمكنها ان تكون شريكة في "سلام" غير معلوم ما هو، أليس الأجدر أن يحدد مضمون السلام قبل بحث مقومات الازدهار، وهل يمكن لازدهار ان يكون دون سلام أساسا، أمريكا وفريقها يعتقدون أن "أزمة السلطة المالية" أصبحت طريقا واسعا لخلق حالة "إغرائية"، كي تبدأ تفكر بأن تكون طرفا بأي لقاء مجهول النسب السياسي.

أمريكا تبحث عن قلب المعادلة الأم، وهي أن السياسي هو أصل الحكاية في الصراع مع دولة الكيان، وتلك بديهية يعلمها طفل بدا فك طلاسم الكلام، ما لم يكن هناك "فخ كامن" للتمثيل الفلسطيني بحيث أن يكون حضورا هزيلا، او بحثا عن أدوات أخرى، او دمج البعض الفلسطيني في فريق عربي، بأي مسمى يمكن أن يخدم مخطط أنهاء البعد السياسي للقضية الفلسطينية، وتحويلها الى شكل جديد من اشكال "الغوث" بطريقة معاصرة.

السؤال اللاحق لن يكون فقط للطرف الفلسطيني، بل لجامعة الدول العربية، التي هي المظلة الشرعية لقرارات القمم العربية، مفترض انها سيف الدفاع عنها، وهي قبل غيرها من يجب رفض تلك المبادرة الأمريكية الجديدة، وتحذر الدول العربية من المشاركة فيها، ولا يجب ان تنخدع بعض الأطراف بالتسمية انها "ورشة عمل" فهي مؤتمر كامل الأركان، والمشاركة به موافقة رسمية على قتل البعد السياسي في الصراع العربي الفلسطيني مع دولة الكيان.

هي معادلة "ازدهار اقتصادي" للكيان، وافقار سياسي للمنطقة العربية وردم للقضية الوطنية الفلسطينية...

أن تكتب معادلة ما فتلك ليس عبقرية، لكن ان تصيغ معادلة لها مستقبل فتلك هي المهمة العبقرية.

ويجب الانتباه جيدا ان أمريكا تريد استغلال أوضاع الخليج والموقف الإيراني لفرض مخطط ينال من القضية الجوهرية في الصراع العام.

ملاحظة: قناة "الجزيرة" القطرية عاقبت موظفين أعدوا تقريرا عن "محرقة اليهود"، لترضي "شريكها الإعلامي" في إسرائيل، لكنها تجاهلت ان العقاب لو اريد، يجب ان يكون من قرر البث وليس من اعد برنامجا لا يملك حق نشره...مش هيك يا بقايا...!

تنويه خاص: مسألة اللحوم السعودية التي دخلت قطاع غزة (منحة)، وصنعت منها سلطة عباس حكاية الحكاوي، تكشف أن غزة تحتاج إدارة أفضل دون التورط بتعزيز الانفصال...من فكر وجد!

## ممارسات "شاذة" وطنيا بين حكومتي عباس وحماس!

كتب حسن عصفور/ في خطوة بدأت "غريبة" نوعا ما، أقدمت محكمة تابعة لسلطة حماس في قطاع غزة، بحظر صحيفة "الحياة الجديدة" التابعة لسلطة عباس في رام الله، وبذريعة تثير علامات الدهشة أكثر، بأنها صحيفة تثير "الكراهية والحقد"، وقالت كتلة حماس الصحفية تفسيرا لقرار الحظر، بأنها ترفض "خطاب اثارة الفتن والنعرات العنصرية الذي تمارسه بعض الصحف الصفراء والشاشات القميئة، ومحاولة أذرع السلطة الفلسطينية تشكيل غطاء سياسيا لها، والتحريض على ايقاف المقتضى القانوني بحقها".

ما يجب التوقف أمامه في هذا القرار، أولا ان تؤسس حركة حماس "منهجا قمعيا – إرهابيا ضد وسائل الإعلام المخالفة لها، عبر اللجوء الى "محكمة" (هي بالأصل غير شرعية لأنها مؤسسة ليست وفق القانون الأساسي للسلطة)، ما يفتح

الباب الى تطاول "قانوني" في ظل حكم "الحزب الفرد غير الشرعي"، والابتعاد عن السبل الخاصة بحل الخلافات في المؤسسة الإعلامية ضمن الأطر النقابية.

والأخطر، من البعد "القانوني" اللغة التي وردت في بيان كتلة صحفية، تكشف أن المسألة ليست خلافا في موقف، بل تعبئة سياسية تصل الى درجة "العداء"، دون تدقيق في المفاهيم، حيث اعتبرت كتلة حماس الصحفية بأن الصحيفة تثير "نعرات عنصرية"...

تعبير غريب عن الثقافة الوطنية ولم يستخدم يوما بين فلسطيني وفلسطيني، فأي عنصرية يمكن تحديدها في أي اختلافات بين أبناء شعب واحد، وهل لحماس وإعلامها أعاد تعريف "العنصرية" بحيث أصبحت تمارس بين ذات الشعب، هل بات قطاع غزة مثلا له سمات غير سمات أهل الضفة والقدس، وهل يمكن ان تصنف كل ممارسات حمساوية بأنها ممارسات عنصرية ضد غيرها...

بالتأكيد، هذه الممارسة الجهولة هي وجه آخر لما تحاول سلطة عباس تكريسه باعتبار الأجنحة العسكرية المقاومة ضد الاحتلال "ميليشيا" خارج القانون، وهي المرة الأولى التي تتجرأ جهة فلسطينية باعتبار الأجنحة المقاومة بكل مسمياتها بوصفها بتلك الصفة التي تجردها من حق مقاومة الاحتلال، وتجريدها من البعد الوطني – القانوني في العمل والممارسة، بل وتمنح سلطات الاحتلال ودولة الكيان مادة يمكن أن تستخدمها في المحافل الدولية لتجريم "كل فصائل العمل العسكري"، بأنها "غير شرعية".

السقوط الأخلاقي في وصف الآخر عند تصاعد الخلافات، وعدم الانتباه جيدا لما يقال من طرف ضد الآخر، واستسهال البحث لاستخدام "مفاهيم" تشكل خطرا فكريا وقانونيا"، ما يستوجب انتفاضة ضد كليهما رفضا للسلوك ومضمون السلوك.

بالتأكيد، ليس من حق حماس وأجهزتها حظر دخول صحيفة فلسطينية مرخصة قانونا، مهما وصلت درجة التباين، وليس من حقها أن تلجا الى محكمة غير شرعية لفرض مظهر إرهابي ضد حرية الرأي، والأكثر رداءة هو قيام جسم حماس الصحفي المشاركة بخطوة إرهابية ضد وسيلة إعلامية رسمية، وهو سلوك يكشف ان العمل الصحفي لم يعد خارج سياق "التحزب الأعمى"، وهذا

خطر حقيقي سينال من أي مصداقية للإعلام الفلسطيني في حربه ضد "رواية العدو القومي – الوطني".

ولسنا بحاجة للتذكير أن ممارسات سلطة عباس أكثر إرهابا وقمعا ومطاردة مما فعلت حماس، ضد وسائل إعلامية، خاصة الحظر العام وحجب عشرات منها، خلافا للقانون، ورغب في ترضية الحاكم الفرد وزمرته وعائلته، وكان موقع "أمد للإعلام" أول المواقع المستهدفة من الحرب العباسية على الإعلام الوطني الخارج عن التحكم الكنترولي.

صمت النقابة في حينه، ولا زال، عن الخطوة الإرهابية لسلطة عباس ضد وسائل الإعلام، هو من شجع حماس على القيام بما قامت به من سلوك شاذ، ردا على شذوذ السلوك العباسي.

ما حدث، يفرض أن تغضب الأطر الإعلامية دون حسابات خاص، إما رفض الكل الإرهابي ضد أي وسيلة إعلامية أو الخرس الكلي، فمن يؤيد قمعا لا يحق له أن يطالب بحق غير حق.

وقبل الختام، على حماس أن سحب بيان كتلتها الإعلامية وتعتذر عما ورد به من وصف "عنصري" لسلوك خاطئ، وهو ذات الطلب من كتلة فتح الإعلامية برفض وصف أجنحة المقاومة المسلحة بـ "ميليشيات"، لتطاوله عل مقدس وطني.

وعلى نقابة الصحفيين ان تكون للكل الصحفي وليس لجزء منه وفق الهوى السياسي!

تعلموا أن تكونوا وطنيين مش حزبيين!

ملاحظة: وأخيرا عرفنا أحد "أحلام الرئيس محمود عباس" التي رأت النور، انشاء مؤسسة تحمل اسمه (السرية جدا) حسبما قال في احتفالية للممولين...مبروك يا ريس حلمك الكبيييير الذي تحقق، وعقبال باقي أحلام العيلة، ومش مهم بنأجل حلم الشعب!

تنويه خاص: تحية واجبة ومستحقة للصحفي الإسرائيلي المعادي للمحتلين واحتلالهم جدعون ليفي صحفي لم يتنازل أن يقول ويكتب ما يؤمن به...مقاله الأخير عن اعدام الطفلة عائشة اللولو طبيا درس يستحق وسام خاص!

## مندوب "المستعمر المالي" العمادي... برا!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تم الصمت على سلوك محمد العمادي وتصريحاته المعيبة، وهو يهمس للقيادي الحمساوي خليل الحية، "نبي هدووء"، التي باتت مرادفة لكل مظاهر السخرية، أخذ يتصرف وكأنه مندوب سامي لـ "مستعمر مالي" الذي يعتقد أن له الحق المطلق بتحديد المسار السياسي لمن يدفع لهم مالا.

قطر وعبر مندوبها المالي باتت تتصرف وكأن فلسطين ليست سوى أحد "عزبات" حكامها، مستغلة الانحدار السياسي الوطني الفلسطيني الى أسفل مكانة منذ انطلاقة الثورة المعاصر وحتى تاريخه، وغياب القيادة السياسية الوطنية، واستبدالها بتكتلات حزبية، تختطف الشرعية والقضية، وتسير بها في طريق تيه مجهول.

محمد العمادي، الذي تصور أن صمت الفصائل بمختلف مسمياتها، يحق له أن يتحدث كما يحلو له، ما دامت حقيبة المال هي الناطق الرسمي، ولذا لم يكن مستغربا ابدا، أن يخرج يوم 14 مايو 2019، ليتحدث كما "صديقه الخاص" الناطق باسم جيش الاحتلال أدرعي، متهما الجهاد بانها سببا للتصعيد للغزوة العدوانية الأخير، ولم يقف عند اتهام "منسق مع الشاباك الإسرائيلي"، بل أعاد تهديدا إسرائيليا بأن التدمير أكبر سيكون ما لم تلتزموا.

المخجل أكثر من تصريحات العمادي، هو أن تقف حركة حماس متفرجة وتبحث عن صياغة بيان كاذب من أوله الى آخره، يقول ان تصريحاته تم تأويلها، كتبه أحدهم، ونشره أحد أبناء قيادات الحركة على صفحته بموقع تواصل اجتماعي أولا، فقط لتهرب من التصادم مع "المستعمر المالي"، فلجات الى تلك "الخدعة الكلامية"، لتؤكد ان قطر بالنسبة لها أولا.

الأكثر احتراما لقيادة حماس، ان ترفض تلك التصريحات ليست احتراما لفلسطين، لأنه فلسطين لا ينال منها ممثل لقوى غازية، بل لشهداء حماس في مسيرتها الذين سقطوا برصاص المحتلين، وليس مطلوبا منها ان تفتح حربا مع الدوحة وحاكمها، ولكن أن تعيد تصويب مسار السلوك الاستعماري الذي لم يعد سريا.

قطر منعت القيادات الحمساوية من القيام بأي نشاط سياسي، او الادلاء بأي تصريح إعلامي من أراضيها، بناء على طلب إسرائيلي – أمريكي، تريد الآن، وعشية عرض الصفقة الأمريكية رسميا، ان تكسر شوكة الفعل المقاوم، عبر "الحقيبة المالية".

صمت حماس على سلوك قطر ضد قياداتها في الخارج، وحصار تركيا لنشاطها العام، وحصار أي فعل ونشاط في أضيق الحدود، من تركيا، وبدلا من التعبير الغاضب لجأت الى حملة إشادة وتمجيد بقطر أميرا وحكما، والأكثر كارثية بمواقفها، لتبدو سلطة المال فوق أي سلطة.

حماس بهذا السلوك تسيء جدا لموقفها العام، وللحالة الكفاحية في قطاع غزة، وتظهر وكان الفعل ليس مرتبطا بقضية وطن بل بغيرها، متناسية ان قطر من تحتاج حماس وعباس، لأنها تلعب دورا مرسوما اعترف به حمد بن جاسم، واعادته نائب وزير خارجية حكم الدوحة، دور السمسرة السياسية بينهما وأمريكا وإسرائيل، فلو غضبت حماس حقا، ستفقد قطر مكانتها لدى "الراعي الكبير"، وتعود الى حيث كانت.

تصريحات العمادي الأخيرة، ليست سوى ترجمة لما كتبته الدوائر الأمنية الإسرائيلية، لخلق فتنة وطنية وزرع فرقة بين فصائل العمل الفلسطيني، وشهادة براءة لتل أبيب.

الاكتفاء بتوزيع بيان باسم العمادي من قبل حماس، تعلم هي قبل غيرها أنه بيان كاذب، ولو أنها صادقة ليخرج العمادي نفسه ليقوله صوتا وصورة، ويعتذر للشعب قبل الجهاد وحماس، عن الإساءة العامة التي أحدثتها تصريحاته، وقبلها أن يعتذر عن تبرئة دولة الكيان من مسؤوليتها عن الغزوة الأخيرة.

ربما بات مطلوبا من الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، ان يعتبر هذا العمادي وكل مندوب قطري، قبل الاعتذار الرسمي صوتا وصورة عن البيان وكل سلوك سابق، شخصيات غير مرغوبة "بيروسنا نن غراتا"، ويحرم عليهم دخول أرض القطاع الأقدس قيمة من "سماسرة صغار"، كانوا وسيبقون، فليس بالمال تكبر قيمتك وتنظف مسيرتك!

ملاحظة: ذكرى النكبة الـ 71 تستحضر معها نكبة مضافة، تفتح الباب لاستكمال الحلم الصهيوني في تحقيق دولة اليهود، في ظل "قيادة فلسطينية" رسمية شمالا وجنوبا تمثل أداة من أدوات تمرير ذلك...ومع ذلك فطائر الفينيق سيظهر يوما!

تنويه خاص: قيام د. اشتية بالإفطار مع عائلة فلسطينية في مخيم قلنديا تستحق التقدير...لكن تخيلوا ان نصل الى اعتبار زيارة مسؤول الى مخيم مسالة تستحق الاهتمام مع أنها ألف باء المسؤولية...والباقي عندكم!

## "هدوء" الضفة و"سكون" غزة...و"يوروفيجن" تل أبيب الصاخب!

كتب حسن عصفور/ انتهت مسابقة الأغنية الأوروبية التي عقدت في تل ابيب عاصمة الكيان الإسرائيلي، بحضور علم فلسطين واختراق غزي، وهروب السائحين من الحضور، رغم كل الترويج الإعلاني لتلك المسابقة، لكن فنادق المدينة كانت شبه خاوية، مع "ضجيج" الغضب الغزي، مع أن حركة حماس أعلنت التزامها "الصارم" بعدم القيام بأي مظهر "تشويشي" على المهرجان.

غابت "فلسطين" الرسمية، بأي حضور كان له أن يطفئ نور مهرجان، عملت حكومة نتنياهو كل ما يمكنها فعله كي لا يصاب بأي مظهر من مظاهر " التشويش"، وذلك لا يعني دعوة الى فتح جبهة عسكرية أو القيام بأي عملية مسلحة لكسر شوكة الغطرسة "الأمنية" لتحالف الإرهاب الحاكم في تل أبيب.

الضفة والقدس، أصابها "سكينة شعبية – سياسية" غير مسبوقة، وكأن "التنسيق الأمني" بلغ ذروته القصوى، ليس عبر حركة انتشار عسكري لقوات طرفي المعادلة التنسيقية، بل لتغييب أي تحريض سياسي – إعلامي من أجهزة سلطة

رام الله، التي تصرفت وكأنها أحد أطراف "الحماية الخاصة" كي يمر المهرجان بـ "نجاح"، تعتقد انها قد تحصل على "مكافأة خاصة" بعده!

أن تستكين السلطة بكل أجهرتها الأمنية – السياسية والإعلامية، دون أن تمثل عامل تعرية للسياسية الاحتلالية – العنصرية للحكومة الإرهابية في إسرائيل، فتلك هي الفضيحة الكبرى، لها ولكل تحالفها السياسي الخاص، وتعرية شاملة لـ "خدعة" المواجهة الشعبية التي تتشدق بها أطراف تحالف حكومة رام الله.

من مفارقات المهرجان الغنائي، تزامنه مع أيام النكبة الكبرى عام 1948، وكان لها ان تكون أيام تعبير شعبي – سلمي جدا لفضح الجريمة الأم بتهجير شعب واغتصاب وطن، كان لها ان تكون أيام تعيد الاعتبار للوجه الكفاحي لشعب يريد حقه في الحرية والاستقلال، وعودة من تم طردهم ضمن القانون الدولي.

سكون الضفة والقدس، مؤشرا للقادم الذي سيكون مسرحا لاستكمال تنفيذ المخطط الشاروني بصيغة الصفقة الأمريكية (خطة ترامب)، دون أي تواجه بأي فعل "مقاوم" حقيقي، ولن تتجاوز بعض "الجعجعات البيانية" كمظهر لـ "المقاومة الذكية" التي يراد لها ان تسود، كي لا يدفع البعض ثمنا يعلمون حقيقته.

أن يمر مهر جان تل أبيب الغنائي، دون أي فعالية شعبية فلسطينية في الضفة والقدس، ليس سوى تأكيد من سلطة المقاطعة على عمق التزامها بالقرار الأمني الإسرائيلي، وان رئيس الشاباك سيفتخر بدوره في تحقيق ذلك "الإنجاز"، خاصة بعد أن نجح في تقديم "الرشوة المالية" مسبقا عبر "الصديقة قطر".

ربما لأول مرة تمنى "تحالف سلطة رام الله"، ان تقوم الأجنحة العسكرية في قطاع غزة، بقصف تل أبيب خلال تلك المظاهرة، ليس حبا في "التشويش" على مهرجان "الصديقة" إسرائيل، بل كي تستجلب رد فعل يفوق ما سبقه من عدوان وغزو، ويمنحهم فرصة "التذاكي السياسي"، دون تفكير بثمن يدفعه أهل القطاع قبل غيرهم.

بالتأكيد، تهدئة حماس وتحالفها في قطاع غزة في زمن المهرجان، ليس حبا في حماية اهل القطاع، بقدر ما كان ثمنا للرشوة القطرية، وما تصريحات المندوب السامي العمادي، التي تطوعت حماس بنفيها، ولم ينفها المندوب لأنه قالها صوتا

وصورة، سوى مقدمة لما كان ثمرة لمعادلة "نبيي هدوووووووء".... لم يكن مطلوبا قصف تل أبيب للتشويش، بل كان يجب القيام بفعاليات شعبية في قطاع غزة.

كان يمكن أن تشهد المدن الفلسطينية الكبرى حفلات غنائية شعبية مع موسيقى الثورة الفلسطينية، حفلات غنائية شعبية تعطي الوجه الآخر للفلسطيني، كما أن منطقة السياج الفاصل في قطاع غزة كان لها أن تتحول لأكبر ساحة غنائية بموسيقى ثورية، رد متطور عصري لخدمة القضية الوطنية.

دوما كان الفن الثوري سلاحا هاما في يد الثورة، خلال مسيرتها، ولا تزال أغانيها حاضرة بقوة لكنها معتقلة من أجهزة أمنية فقدت سمتها الوطنية.

اضاعت القوى الانقسامية فرصة سياسية كبرى لتقديم عروض فنية بمظهر يتناسب وفلسطين الوطن والقضية...ولكن حضرت عبر فرقة أيسلندية برفعها علم فلسطين واسم غزة، دون ان تفكر في الثمن الذي سيكون حرمانا من المشاركة القادمة في تلك المسابقة.

عار لقوى العار السياسي...وشكرا آيسلندا.

ملاحظة: إعلامي لبناني اسمه نديم إقطيش تحدث بكراهية وعداء لفلسطين تفوق كراهية أدرعي كلمنجي جيش الاحتلال...إقطيش يجب ان يكون اسما بارزا في قائمة العار والسواد...لاحقوه بعاره حيثما أمكن!

تنويه خاص: نضع أمام د. أشتية "فضيحة" الطفلة عائشة اللولو، وما قالته العائلة عما حدث معها وكيفية نقلها، فلو صدق كلام العائلة يصبح اقالة وزيرة الصحة ومحاسبتها ضرورة لا بد منها...التحقيق عبر لجنة مستقلة (مش أمنية ولا إسرائيلية) ...واجبة!أي

## هل رفعت مصر يدها عن "المصالحة" الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ يمثل دور الشقيقة الكبرى مصر في ملف قطاع غزة مركزيا، خاصة بكل ما يتصل بـ "التهدئة"، وما سينتج عنها من عناصر لكسر حصار أثقل كاهل الغزيين كما لم يناله غيرهم.

مصر دخلت على الملف الفلسطيني من باب العمل لوضع حد لأخطر المظاهر التي عبثت بالمشهد الفلسطيني، منذ انقلاب حركة حماس عام 2007، وما نتج عنه من انقسام مثل الهدية التاريخية للحركة الصهيونية لتنفيذ مشروعها التهويدي.

ولأن مصر تدرك ابعاد ذلك عملت، ومنذ سنوات، على وضع نهاية لما بات يعرف فلسطينيا بـ "النكبة الثالثة"، التي تمر على شعب فلسطين، كون الانقسام هو البوابة التي منها سيتم مرور المشروع الأخطر منذ النكبة الأولى، بقيام "دولة اليهود" على أرض فلسطين التاريخية، وتحيل شعبها الى "رعايا" لهم بعض الحقوق، وعليهم كل الواجبات.

لهذا كان الجهد المتلاحق من قبل الشقيقة مصر لوضع نهاية لذلك الخطر الكبير، ولكن منذ عدة أسابيع تبين ان ملف المصالحة لم يعد أولوية على جدول الأعمال المصري، رغم حراكها السياسي المتلاحق، واستقبالها ممثلين عن حركة فتح (م7) وحماس والجهاد في القاهرة، الى جانب رئيس السلطة محمود عباس، وتواصل دورها في الملف الأمني – التهدئة في قطاع غزة.

يلاحظ ان الوفد الأمني المصري لم يعد يذهب الى رام الله بعد زيارته الى غزة، او قبل الذهاب اليها، كما كان يحدث قبل ذلك، ولم يكن ذلك من باب المجاملة السياسية لحركة فتح (م7)، بقدر ما كان موقف سياسي من مركزية الشرعية الرسمية ودورها ومكانتها، ولذا كان الذهاب الى حيث مقرها مسألة لتعزيز ذلك، الى جانب تنسيق مواقف فيما يتعلق بقضايا التباحث بين دولة الكيان وفصائل قطاع غزة، خاصة وان فتح (م7) غير مشاركة في الغرفة المشتركة العسكرية، وكذلك لا تشارك في اللقاءات الوطنية الخاصة لبحث ملف التهدئة، ولربطه بملف المصالحة.

ويلاحظ أن التركيز المصري في الأسابيع الأخيرة لم يعد يولي المصالحة أولوية سياسية، وخاصة منذ زيارة وفد فتح (م7) الى القاهرة، ثم تشكيل حكومة رام الله وما تلاه من تصريحات لرئيس السلطة عباس، بوضعه شرطا قد يكون الشرط المستحيل للمصالحة، ضرورة حل "المليشيات" - يقصد الأجنحة العسكرية للفصائل ومنها كتائب القسام، سرايا القدس، كتائب أبو علي مصطفى، كتائب المقاومة الوطنية، كتائب شهداء الأقصى وغيرها من الأجنحة المختلفة -.

رسائل ردت عليها حماس بتشكيل حكومة موازية دون اعلان، وبلا وزراء، فهي "حكومة وكلاء الوزراء"، لكنها عمليا حكومة موازية بشكل كامل لحكومة رام الله، ويبدو أنها اتخذت قرارا (سريا) بمنع أي نشاط أو عمل لحكومة د. أشتية، ما مثل عقبة مضافة للعقبات التي كانت، والتي أضيفت من فتح ورئيسها محمود عباس.

السؤال الذي يقفز هنا، هل انهت مصر رعايتها كليا للمصالحة الفلسطينية الفلسطينية، لإنهاء الانقسام، ام انها علقت حراكها الى حين ظروف غير الظروف، واتجهت للتركيز على ملف أكثر سخونة له ارتباط بأمنها القومي، ملف التهدئة بما يعني منع نشوب حرب واسعة على قطاع غزة، وما سيجلبه ذلك من ردات فعل قد لا تكون محصورة فقط في القطاع، ما سينعكس على مصر وأمنها القومي.

والسؤال، هل تستسلم القوى الفلسطينية لما وصل اليه أمر حركة التصالح، وهل حقا مع استمرار المشهد الانقسامي يمكن الحديث عن أي مواجهة للمشروع التهويدي، وهل سيتم الاكتفاء بالحديث عن أهمية انجاز الوحدة الوطنية، دون أي فعل جاد.

مسألة تستوجب التفكير، لو كان هناك فعلا من يقول انه ضد الصفقة الأمريكية، ومنتجها "غير الشرعي" بـ "دولة اليهود" فوق أرض فلسطين التاريخية.

لن يساعدكم أي كان قبل أن تساعدوا ذاتكم، وغيره النكبة الرابعة تصبح على الطريق السريع!

ملاحظة: بعد "فزعة كراس قدوتهم"، هل يتبرع وزير ثقافة حكومة رام الله بالسؤال عن زميله السابق في العمل الأدبي هاني السالمي ويساعده على ترويج مبادرته في بيع القهوة كي لا يسحق جوعا...يا مسيو عاطف متذكره!

تنويه خاص: بعد انتشار ظاهرة استغلال حاجة الانسان الفلسطيني في ظل حصار مركب ثلاثي الابعاد، وكمية الإهانة التي خلقتها، لماذا لا يتم تفعيل قانون المنظمات الأهلية، هل سلطتي الأمر الواقع مستفيدة من تغييب القانون أم شو!

## هل هناك "قيمة سياسية" للموقف الفلسطيني من "ورشة البحرين"!

كتب حسن عصفور/ سنعتبر بيان صائب عريقات أمين سر تنفيذية مجلس المقاطعة، بيانا رسميا معلنا عدم مشاركة الرئيس محمود عباس وأي من طرفه في "ورشة السلام مقابل الازدهار" بالبحرين، وهو موقف لكل الفصائل الفلسطينية، من فتح (م 7 والتيار)، مرورا بحماس والجهاد والجبهتين والحزب والمكونات كافة، ومعها مؤسسات مجتمعية وشخصيات ورجال اعمال، دون ان يغلق الباب امام حضور بعض مما يتم ترتيبهم للمستقبل برعاية أمريكية – إسرائيلية وصمت رسمي فلسطيني عليهم.

ما لفت الانتباه في بيان عريقات، حديثه لأول مرة منذ عقد مجلس المقاطعة "غير القانوني" يناير 2018، وما تلاه من سلوكيات "انعزالية"، اشارته الى تعبير "الإجماع الوطني" الفلسطيني لرفض الحضور في تلك الورشة، مع تحييده أي مساس بالمشاركين فيها، واستخدام تعبير الإجماع جاء كمحاولة من طرف فريق الرئيس عباس الاستقواء بموقف الرفض الفصائلي العام أمام الإدارة الأمريكية، وبعض العرب ربما بهدف تحسين بعض شروط لم تعلن بعد، الى حين عقد تلك الورشة في 25 يونيو.

الموقف الرسمي الفلسطيني، وكذا غير الرسمي، بات معلنا وإن لم يصبح قرارا نهائيا بعد، لكن هناك موقف معلوم بعدم الحضور حتى تاريخه، فهل لهذا الموقف، وسنفترض انه قرارا نهائيا وليس مناورة مؤقتة، أي إثر على عقد الورشة التي بدء العمل الجاد لعقدها، دون أي اعتبار للموقف الفلسطيني، حسب

تصريحات وزير خارجية البحرين، وكذلك مبعوث واشنطن للشرق الأوسط غرينبلات.

قرار عقد "ورشة البحرين"، دون اهتمام بالموقف الفلسطيني، يمثل الرسالة الأبرز للنتائج التي أقرتها "الورشة" قبل الانعقاد، ان المسار القادم لتنفيذ البعد الإقليمي للخطة الأمريكية "صفقة ترامب" لا تشترط المشاركة الرسمية الفلسطينية، وأن عملية التنفيذ تسير ضمن حسابات تختلف جذريا عما يعتقد البعض.

رسالة تقلب كل الحسابات السياسية، وتشريع رسمي عربي، بأن فلسطين القضية والمعركة لم تعد مركز الصراع في المنطقة، وبالتالي لن تكون دولة الكيان هي العدو الأخطر على المنطقة العربية، بل ربما لم تعد تمثل خطرا للبعض العربي.

نتائج سياسية مفصلية، سيكون لها أثر جوهري في المعادلة القادمة، مع المضي قدما في التنفيذ اللاحق للخطة الأمريكية، ومعها سجلت واشنطن وتل أبيب مكاسب تاريخية، لم تكن يوما ضمن "خيال السياسي" مريضا او صحيا، بأن تذهب الدول العربية، أوغالبيتهم المطلقة، ومعهم الجامعة العربية لحضور "مؤتمر" يبحث قضية فلسطين ومستقبلها دون مشاركة ممثلها الشرعي الوحيد، منذ انطلاقة منظمة التحرير والثورة الفلسطينية المعاصرة.

ملامح لعهد وصاية بشكل جديد على المستقبل الفلسطيني تبدأ من "ورشة البحرين" في أواخر يونيو 2019، بعد أن فقد الممثل الشرعي أي أثر فاعل يربك الحسابات، فقد الممثل الفلسطيني أدوات الفعل، التي تجبر أي طرف على التفكير مليا قبل القفز عنه، وتجاهل من يمثل القضية التي كانت مركزية للعرب دولا وشعوبا ومؤسسات.

مشهد "اللطم السياسي" الذي يسيطر على مواقف تنفيذية مجلس المقاطعة، وبيانها المصاب بفقر دم وطني، في رسم ملامح فاعلة لمواجهة تلك الورشة التي تمثل الحدث الأخطر على فلسطين القضية، رسالة تشجيعية جدا لأطراف "ورشة البحرين"، بيان يعلن أنه لن يشارك لكنه سجل "تبريرا هزيلا"، باعتبار هذا ليس "مزايدة" على أحد، تعبير يكشف عمق الأزمة لهذا الفريق، الذي تبجح بموقف

"الإجماع" الفلسطيني الرافض، لكنه لم يعلن أي خطوة واضحة لكيفية التعامل مع هذا "الإجماع الوطني".

أطراف "ورشة البحرين" لن يرتعشوا ابدا نتاج موقف "الرسمية الفلسطينية" ولا بالموقف العام الفلسطيني، لأنه بلا "أسنان"، فلا مقاومة شعبية في الضفة والقدس ضد المحتلين، تحيل الأمر الى كلفة سياسية شاملة، بل العكس تماما، تطور غير مسبوق في حركة التنسيق الأمني بين سلطة رام الله وسلطة تل أبيب، في مواجهة رفض الاحتلال، فيما يذهب قطاع غزة نحو بحث تفاصيلها بمعزل عن رام الله.

غياب فعل المقاومة الشعبية ضد المحتلين الغزاة، مع الأزمة الانقسامية التي تتكرس وتتسع أكثر، مؤشرات واضحة ان لا فعل فلسطيني يمكنه ان يكون عامل معطل لتلك الورشة، وان الغياب عنها لم يعد له قيمة او أثر، ما دامت ملامحه كما هي الآن.

هل ما هو قائم قدر سياسي لا راد له، ام هناك فرصة لإحداث تغيير جوهري في ملامحه ومضمونه، بدون ارهاق عقلي الجواب نعم، وممكن جدا، تبدأ بان يذهب الرئيس عباس فورا من حيث رحلته الى قطاع غزة، دون تبريرات أو ذرائع أي كانت، فما هو منتظر أكثر خطرا على فلسطين من أي "خطر خاص"، ومن غزة يعلن انطلاقة شرارة المواجهة الشعبية الكبرى مع دولة الكيان، وتنفيذ مقررات الجهات الرسمية.

دون ذلك، والعودة الى رام الله والاستمرار في الدوام الرسمي تحت حماية التنسيق الأمني، هو الشهادة العملية لتمرير منتجات "ورشة البحرين".

والى حين وصول عباس، على قيادة حماس اليوم وليس الغد، ان تعقد لقاءا وطنيا عاما تعلن رسميا تخليها عن كل مظاهر التفرد وأنها تفتح الباب واسعا لفتح (م7) وحكومتها القدوم الى غزة للبحث العام فيما هو ممكن، وفي حال رفض عباس الحضور ورفض فتح وحكومتها التعاون المشترك، تبدأ بالتفكير لإعلان "قيادة سياسية غزية" لرسم ملامح مستقبل للحد من أخطار ورشة البحرين.

دون ذلك سيكون الصوت الفلسطيني كمن ينفخ في جربة مخرومة!

ملاحظة: تهديد وليد العوض بكشف أسماء من وصلتهم دعوة لورشة البحرين، يشير الى هشاشة سياسية نادرة...يعني أهل الحكم عارفين مين وصلهم وسكتوا...هيك مسألة لا تحتاج تهديد مسيو وليد...انشر... لو!

تنويه خاص: نصيحة للدكتور محمد أشتية: قلل كثيرا من مظاهر الفرح الاجتماعي بتشكيل حكومة بلا ملامح...فكر بخطوات عملية تمنح المواطن بعضا من أمل رغم انه بات بعيد المنال!